# الجالية

العدد 27
الثمن 6 ف
يناير - فبراير

تصدر عن جمعية المغاربة بفرنسا
المغربية


## الافتتاحية

غداة الانتفاضات الشعبية الاخيرة التي عمت جميع البلاد وخلفت مئات من الشهداء ومئات من الجرحى والالاف من الاعتقالات، لجأت الرجعية من أجل تبرير القمع الدموى ومحاولة تغليف الاسباب الحقيقية لهذه الانتفاضات الى اختلاق وتطبيع أسطورة تآمر خارجي لا تصمد ولو لحظة واحدة أمام الواقائع، وفي نفس الوقت وأمام الزحف الشعبي تقر بالتراجع عن الزيادات في الاسعار التي كانت قد قررتها عشرين يوما من قبل.. ان قرار التراجع هذا لهو في حد ذاته دليل قاطع ضد ما ادعته الرجعية من تدخلات خارجية.

ان اللجوء الى مثل هذه الاساليب والتبريرات لن تخفي الحقيقة عن الشعب المغربي وخاصة أن أحداث يونيو ١٩٨١، لازالت في أذهانه، حيث خرج كذلك الى الشارع للتعبير عن رفضه المطلق لسياسة التجويع والتشريد التي تنهجها الرجعية المغربية وسيدتها الامبريالية منذ الاستقلال السياسي الشكلي.

٣٠ سنة من الاعتقالات والاعدامات والقمع وحرمانه من الحريات الخاصة والعامة، ٣٠ سنة من افلاس تام للوضعية الاقتصادية والاجتماعية وفي عجز كامل للاجابة عن حاجيات شعبنا بل تفقيره يوما عن يوم الشيء الذى يؤدى ببلادنا الى الهيمنة الكاملة والتحكم في مصيره من طرف الدوائر الامبريالية وتثقيله بالمزيد من الديون الخارجية التي بلغت أخيرا ١٢ مليار دولار، تلك الديون التي لا تسلم الا بشروط كلها تخدم مصالح هذه الدول الرأسمالية وبالتالي تجعلها تقرر مباشرة في آفاق الاقتصاد المغربي كالقرارات التي نفذها الحكم الرجعي في شهر غشت وفي أوائل شهر يناير ١٩٨٤.. وكلها سلسلة من القرارات تمس مباشرة العيش اليومي للجماهير الكادحة، وما سمته بسياسة التقشف: كطرد عدد كبير من الموظفين والعمال، واغلاق المعامل، اقرار عدة ضرائب جديدة مباشرة أو غير مباشرة.


المكتب الوطني: ٢٦٩ مكرر، زنقة فوبور سان أنطوان ــ باريس ١١ ــ الهاتف: ٣٦٧٧٨٨٦

حذف المنح الدراسية، تجميد الاجور، الزيادة وبشكل صاروخي في أسعار المواد الغذائية الاولية وغيرها من القرارات دون أن تمس ولو من بعيد الملاكين الكبار والرجعية المغربية التي تكدس أموالا هائلة في أبناك أجنبية. بل بالعكس ان سياسة التقشف التي تدعي بها الرجعية المغربية لم توقف ولو مؤقتا تشييد القصور والفيلات بالمغرب أو بالخارج، ولم تقلص من مصاريف الدولة عند المؤتمرات والاسفار الدبلوماسية. فعلى سبيل المثال ان السفر الذى قام به رئيس الدولة الى أمريكا قد يقدر بـ ٤٠٠ مليون دولار.

في ظل هذه الوضعية، شكلت حكومة "ائتلاف" ليس لها من الوطنية الا الاسم.. بالاضافة الى ماتحيكه من تآمرات مدسوسة ضد قضيتنا الوطنية الصحراء المغربية، وضد قضيتنا القومية والشعب الفلسطيني.

فهذه هي الدوافع الحقيقية التي دفعت شعبنا الى السخط الجماهيرى وهي التي ستدفعه مرات أخرى ما دامت الرجعية المغربية وأعوانها الصهيونية والامبريالية مستمرة في تآمرها ضد شعبنا.

ولهذا، فان الشعب المغربي لن يقبل البتة التبريرات التي جاءت بها الرجعية، ولن يسمح لاى أحد مهما كان موقعه أن يلجأ الى تأويلات وتصريحات عن هذه الانتفاضات التي تزكي في آخر المطاف سياسة الرجعية والامبريالية.

ان من واجب القوى الديموقراطية والتقدمية المغربية والعالمية المساندة المطلقة لمطالب شعبنا وفضح وادانة المذابح التي تنظمها الرجعية ضده وأن تصمد مع شعبنا ضد كل التآمرات والاعتقالات والارهاب بل حالة الطوارئ الذي تعيشه بلادنا حاليا.

فبهذه الروح النضالية تعبأت جمعيتنا مع الجمعيات الشقيقة بفرنسا وأوروبا كفصيل من الحركة الجماهيرية التقدمية المغربية لمساندة شعبنا.. التعبئة التي لقت صداها داخل الجالية المغربية بفرنسا وأوروبا وكذلك داخل جميع القوى التقدمية والديموقراطية العالمية.. أما الحكومة الفرنسية المدعية بالدفاع عن حقوق الانسان والتضامن مع الشعوب، لم تكتف بالحياد أمام هذه الوضعية المزرية واللامتكافئة القوى، بل ذهبت بعيدا في موقفها وكشفت عن تخاذلها وتواطئها مع الرجعية المغربية بتورطها مباشرة بمنع المظاهرة التي نادت لها جمعيتنا مع ج ع م ف تضامنا ومساندة للشعب المغربي.. ولم تكتف بالمنع، بل لجأت عن طريق جهازها القمعي الى الارهاب والقمع والشتم في مكان تجمع المظاهرة... فان كان هذا الاسلوب يذكرنا بشيء، فانه يذكرنا بالطرق التي استعملتها قوات القمع في عهد الاستعمار... وبنفس التعبئة انكبت قوات القمع على مكان المهرجان الذى نظم من طرف جمعيتنا أسبوع بعد مطوقة بورصة الشغل (مكان التجمع) مستعملة جميع الاساليب لصد الجمهور وخاصة المهاجرين عن التوجه لمكان المهرجان.

الا أن صمود وعزم الجالية المغربية وجمعيتها المناضلة أفشلت تعنت ومحاولات السلطات الفرنسية، كما أفشل مناورات القنصليات والسفارة وبيادقها الوداديةالبوليسية التي نادت الى تجمع في نفس المكان وفي نفس الوقت والذى لم يحض باهتمام جمهور المغاربة، في الوقت الذى كان فيه الاقبال على مهرجاننا كبيرا.. مما يبين مساندة الجالية المغربية لنضالات شعبنا وتضامنها مع ضحايا القمع وقدرتها على هزم جميع مناورات الرجعية ومن يحدو حدوها.

●●●●●

**solidarité**

**avec la lutte du peuple marocain**

- جمعية المغاربة بفرنسا
- جمعية الهجرة المغربية بكاطالونيا (اسبانيا)
- جمعية الهجرة المغربية بأوتريخت (هولندا)
- جمعية العمال المغاربة بروتردام (هولندا)
- دار المغرب ببروكسيل (بلجيكا)

- association des marocains en france
- association de l'immigration marocaine en catalogne (espagne)
- association de l'immigration marocaine - utrecht
- association des travailleurs marocains - rotterdam
- dar al maghrib - bruxelles

# المغرب

## الديموقراطية الدامية

يبدو تكرارا أن نتحدث عن الوضعية في المغرب، فهي ما فتئت تتدهور يوما عن يوم في جميع المستويات، لكن هذا الواقع المفروض على شعبنا يأخذ منا على مرور الايام الضحايا تلو الضحايا، وما لائحة ما أداه شعبنا من شهداء الا الدليل الاكبر على الرفض الشعبي للسياسة المنتهجة ضده من طرف الحكام الحاليين والتي يمكن تلخيصها في اغناء الغني وافقار الفقير.

مؤخرا، وطبقا لتعليمات أسياده في الدوائر الامبريالية العالمية، أقر الحكم القمعي اللاشعبي زيادات مهولة في مواد العيش الاساسية لشعبنا، لا علاقة لها في صعوباته اليومية، وكأنها تحدّ آخر من الحكم الكومبرادورى لشعب لم يبق له لمواجهة هذا الاستهتار بواقعه الا حياته ومستقبل أبنائه.

ولتمرير سياستهم هذه، لجأ الحكم الرجعي الى تسترات شتى (احصاء الثروات...) لم تغيّر من عمق الازمة شيئا. فالعيش اليومي لشعبنا أصبح مستحيلا بحيث أنه لم يعد يستطيع ضمان خبزه ولا علاجه ولا تعليم أبنائه اذا سنحت لهم الفرصة بذلك. فالازمة أصبحت خانقة على كل المستويات...

بالنسبة لاثمنة المواد الاساسية، فان تصاعدها الصاروخي لا صلة له بميزانية شعبنا التي لم تعرف زيادة منذ سنوات. فالسكر زيد فيه ١٧٫٣٩ ٪ بالنسبة لزيادة ١٩٨١ التي كانت بنسبة ٠٫٠٥٦٪، والزيت زيدت فيه ٣٠٫٤٣ في المائة والزبدة ٦٦٫٩٢ ٪ والدقيق ٠٫٠٣٤٫٣٧٪، أضف الى ذلك الكهرباء وزيت الانارة والبنزين....

بالنسبة للشغل، وحسب الاحصائيات المغربية الرسمية فان عدد العاطلين يفوق المليون، مع العلم أن الاحصائيات المغربية تحاول دائما اخفاء الحقيقة. وهناك أربعة ملايين من العمال والعاملات لا يشتغلون بصفة رسمية.. ففي الدار البيضاء على سبيل المثال، هناك فقط ٦٠٠ ٠٠٠ عامل يشتغلون من أصل ٣ ملايين نسمة. زيادة على اغلاق عدة معامل وطرد أو تسريح ١٨ ٥٠٠ عامل وعاملة. وأمام مواكب العاطلين هذه، أصبح الباطرونات يشغّلون ويطردون حسب رغباتهم، غير مبالين بـ"قوانين الشغل" وغير محترمين الحد الادنى للاجور، وهو حسب قانون الشغل والضمان الاجتماعي المغربي ٦٠٠ درهم في الشهر.. والذى يجب أن يصل حسب بعض الدوائر الدولية والنقابات المغربية ٢٢٤٠ درهم في الشهر. هذا في غياب كل ضمان اجتماعي وعائلي وكل تعويض للعاطلين.

وفي ميدان التعليم، فالازمة لم تزد الا حدة.. على مستوى التعليم الابتدائي أصبح السن القانوني من ٧ سنوات الى ٧ سنوات ونصف، ومع حذف ٣٤٠٠ وظيف أصبح النقص في التأطير يعاش بشكل خطير، زيادة على النقص في التجهيز. زد على هذا ٣ ملايين طفل في سن الدراسة محروم من التعليم الحقيقي، و٠٫٣٦٪ منهم يطرد كل سنة. أما التعليم العالي، فما هو الا تتمة لسياسة التعليم الابتدائي والثانوى: تقليص المنح الدراسية، الزيادة في مصاريف التسجيل، تجميد مشاريع الاستثمارات التجهيزية تعطيل الاجر بالنسبة للاساتذة وتأطير الجامعات بأجهزة القمع.

أما على مستوى الصحة، فان المغرب يعرف نقصا تجهيزيا وتأطيريا خطيرين: فمعدل الاطباء في المغرب الذى كان في ١٩٧٣ بنسبة ١ طبيب لكل ١٤ ٠٠٠ نسمة، أصبح حاليا ١ طبيب لكل ٣٠ ٠٠٠ نسمة.. أما البوادى، فهو بنسبة ١ طبيب لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وعلى المريض أن يشترى لنفسه، مع كل الصعوبات، الادوية التي هو بحاجة اليها (ابرة وخيط للجروح، فاسما، جبص..). أما الممرضات والممرضين، فنقص عددهم وضئالة أجورهم ونقص تكوينهم لا يزيد من الازمة الا حدة. هذه الازمة التي واجهتها سياسة النظام بحذف ٢ ٣٠٠ وظيف هذه السنة وتقليص الميزانية المخصصة للصحة.. وعوض ايجاد برنامج وطني لمعالجة هذا الواقع المر، يتعنت الحكم الرجعي

المغربي في اغراق البلاد بالديون والارتجال السياسي، فتشتد الازمة وتصبح المواجهة الشعبية لا مفر منها.

فمنذ سنتين ونصف خلت كانت مذابح الدار البيضاء التي أجابت بها الحكومة على سخط الجماهير واحتجاجها على الزيادة المهولة التي عرفتها المواد الغذائية، وبعد رد الفعل الشديد اللهجة للاحزاب والنقابات الديموقراطية تراجعت السلطات وحولت نسبة الزيادة آنذاك الى ٥٠٪ لكن الكونفيدرالية الديموقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل تمسكتا بمطلبهما وهو الالغاء الكلي لكل الزيادة في الاسعار والتراجع عن توجيهات صندوق النقد الدولي. ونادت الـ ك.د.ش الى الاضراب العام الذى عرفه المغرب يوم ٢٠ يونيه ١٩٨١، الذى نزلت فيه الالاف من الشباب لشوارع الدار البيضاء للتعبير عن استيائهم وعن خيبة آمالهم.. وكان جواب النظام كعادته القمع الشرس: آلاف القتلى ومئات الجرحى والمعتقلين حسب التقييمات الاكثر تفاؤلا. وفي صيف ١٩٨٣، أعاد النظام الكرة محاولا تمرير الزيادة على مراحل متتالية: اذ جاءت أول زيادة في شهر غشت على أن تليها زيادة أخرى في شهر يناير.. ولنفس الاسباب كانت نفس التبعات اذ لم يلبث رد فعل الجماهير المسحوقة المتضررة من سياسة التجويع أن جاء بصورة مظاهرات عفوية عمت جميع انحاء البلاد: مراكش، اكادير، آسفي، وجدة، مكناس، الحسيمة، الناظور وتطوان..وقد اكتسبت موجة التنديد والاضطرابات هذه صبغة بالغة العنف ولاسيما في الشمال، حيث تعرضت جماهير المتظاهرين لنيران قوات القمع، كانت نتيجتها عشرات القتلى والعديد من الجرحى ومئات المعتقلين وعشرات المختطفين.

هذا الشمال الذى يعيش حالة حصار وانقطاع تام عن باقي البلاد، حسب الاخبار الاخيرة، فان عدد القتلى يتجاوز الـ ٣٠٠ شهيد. واتسعت موجة المظاهرات وعمّت مدن أخرى: خنيفرة، القنيطرة والرباط...

وفي يوم الاحد ٢٢ يناير ١٩٨٤، في الوقت الذى كان الملك يلقي فيه خطابه، كانت الدار البيضاء مسرحا لمظاهرات صاخبة.

ولم يكتف رئيس الدولة بنعث المتظاهرين بـ"الوحوش" بل تعدى ذلك الى تهديدهم بعنف شديد.. أما سكان الريف، فقد ذكّرهم بالعدوان الذى كانوا ضحيته بأمر منه وهو لا زال ولي العهد وقائد القوات المسلحة.

ان هذه التظاهرات تضع سياسة النظام المغربي الاقتصادية والاجتماعية برمتها موضع سؤال.. كما هو الشأن بالنسبة لتونس الشقيقة التي عاشت موجة من المظاهرات الاحتجاجية في بداية هذه السنة، نتيجة ٢٠ عاما من غياب أىّ سياسة تنمية فعلية اقتصاديا واجتماعيا.

ان الاقتصاد المغربي يعيش بفضل صندوق النقد الدولي والبنوك الامبريالية التي تفرض بتواطوء مع النظام توجيهاتها التقشفية القاسية على شعبنا.

والواضح بجلاء أن تلاعبات النظام قد انتهى وقتها. ونحن في المهجر اذ ندين سياسة القمع الوحشية، نعبر عن مساندتنا لنضال شعبنا والتي منعتنا حكومة اليسار الفرنسية من بلورتها في الساحة وذلك عبر التهديد في الندوة الصيفية التي أقمناها وعبر منع المظاهرات التي نادينا اليها مع الجمعيات الديموقراطية بارسال أجهزة بوليسها في عين المكان والتي تدخلت بعصيّها لقمعنا.

عاش التضامن مع الشعوب المظطهدة

عاش نضال الشعب المغربي

# إشكالية الهجرة

## من المسؤول؟!

ان حركات الهجرة من بلد الى آخر، تعكس عموما، علاقات هيمنة بلد على آخر. ولذا فان الاشكالية المرتبطة بالهجرة لا يمكن أن تجد حلّها الا عبر تحسين العلاقات الدولية ما بين الشعوب في العالم. وعلى هذا المستوى، فان النضال المناهض للامبريالية، ومن أجل نظام اقتصادى عالمي جديد، هو وحده الكفيل بالتصدى لاسباب الهجرة المأساوية نحو البلدان المسما بـ"المصنعة".

### الشغل والتكوين المهني

ان الازمة التي تهز اليوم العالم الامبريالي في هياكله الاقتصادية وأسسه الايديولوجية والسياسية، قد وضعت ملايين العمال المهاجرين عبر العالم، في وضعية صعبة ما بعدها صعوبة:

ففي أوروبا، ان التحولات العميقة التي تعرفها أداة الانتاج، وبخاصة في القطاعات التي تستعمل يدا عاملة كثيفة، مثل صناعة السيارات والصلب والحديد.. الخ. ان هذه التحولات تطرح تساؤلات حول مستقبل هذه اليد العاملة الضعيفة المستوى التأهيلي المهني على العموم.

وفي فرنسا، ان جميع الدراسات التي أجريت في اطار اعادة الانتشار الصناعي، تطرح تساؤلات خطيرة على المسؤولين الحاليين في حكومة اليسار، وأبعد منهم على المنظمات النقابية العمالية الرئيسية.

فالتحولات الجارية تتم عبر ادخال تكنولوجيات جديدة في أداة الانتاج (تجديد وتحديث وسائل الانتاج التسيير الالي والاتوماتيكي في بداية مسلسل الانتاج..) وعبر اعادة توزيع الانتاج الصناعي في العالم، وبخاصة في أوروبا (مما يستدعي اعادة النظر جذريا في المخططات الصناعية الوطنية الحالية). فكل حركات رؤوس الاموال الخاصة والعامة، تشير الى اتجاه الاستثمارات والاختيارات الحالية للحكومة وأرباب العمل في المجال الاقتصادى.

كما أن هذه التحولات تزعزع حتما، الهيكلة الحالية للشغل، وتستدعي الالاف من التسريحات المسماة "اجبارية" التي عرفناها في السنوات الاخيرة والمستمرة دائما.

ومن ضمن جماهير العمال الذين يضخّمون صفوف البطالة، تؤكد كل الاحصائيات التي وضعتها "الوكالة الوطنية للشغل" وهيئات أخرى وجود نسبة كبيرة من المهاجرين، وبخاصة في الضاحية الباريسية. فالتشريعات المعلن عنها في شركة سيارات "طالبو" لن تزيد الوضعية الا تفاقما.

## من المسؤول؟!

ان ضرورة الخروج من هاوية الازمة تفرض على حد قول المسؤولين الحاليين وأرباب العمل، اعادة الهيكلة الاقتصادية هذه، من أجل ارجاع موقع الاقتصاد الفرنسي في التنافس الامبريالي، لكن ما هو الثمن؟ وما ذا سيكون مصير آلاف العمال وبخاصة المهاجرين منهم، وأولئك الذين يطمعون منذ وقت ليس بالقصير سوق العمل المؤقت؟

فالتصميم الحكومي التاسع يرتقب أولويات تخص التشغيل والتكوين المهني، تهدف بالخصوص، الى تحسين وتكييف وتوسيع النظام العام للتكوين، وأبعد منه، التربية الدائمة.

وفي هذا الصدد، فان مجموع النظام الحالي للتكوين يبدو غير مكثف مع الحاجيات المتعددة للفئات الشعبية ذات التأهيل الضعيف المستوى، وخاصة منها فئات المهاجرين. فمن الاكيد اذن، أن هذا النظام في حاجة هو نفسه، الى تقويم جدى. وبالطبع، فان التحولات التي تحدثنا عنها، تشكل دافعا أكبر لهذا المطلب الاني، أى مراجعة نظام التكوين.

لكن هل يمكن لكل الاجراءات لفائدة استبدال الشغل والتكوين المهني أن تمتصّ في غضون العقد القادم، البطالة المتصاعدة؟ وهل سيمكن للعمال المهاجرين التمتع بجميع هذه الاجراءات، وأكثر من ذلك، هل سيسمح لهم هذا بالاندماج من جديد، أو الاندماج فقط في عالم الشغل الجديد؟ أسئلة لا يمكننا الاجابة عنها اليوم!

ان جميع الدراسات الحالية والقادمة، حول التخطيط الاقتصادى، تتطلب منّا الوقوف على مصير هؤلاء الرجال وهاته النساءوهؤلاء الشباب الذيت تمسهم التحولات الجارية. وبالطبع، فالدراسات السابقة التي أجراها تيقنوقراطيو اليمين لا تعير اهتماما لمستقبل العمال، فبالاحرى المهاجرين منهم. ان تركتها ثقيلة، والتقويم الحالي المفروض القيام به، يتطلب وسائل ضخمة، وخصوصا، صبرا لا يمكن الاخلال به.

والى هذه الواجهة من أوضاع الهجرة، المتعلقة أساسا بعمل المهاجرين، وبالتالي بتكوينهم، ينبغي أن تضاف أيضا، وبالضرورة، ظروف العيش المزرية للغالبية العظمى من المهاجرين.

فعلى مستوى السكنى، ان الحكومة الفرنسية "تود مواصلة مجهوداتها من أجل تحسين ظروف السكن واندماج المهاجرين في السكنى". وفي هذا الصدد، اتخذت عدة اجراءات بعضها ايجابية.

## من المسؤول؟!

فتجار النوم سوف تتم ملاحقتهم ومتابعتهم، ومن الواجب انهاء أوضاع السكنى غير الصالحة... يبدو من دون شك أن الارادة السياسية متوفرة لدى الحكومة، لكن التحرك على هذا المستوى، سوف يصطدم بعقبتين، احداهما من طبيعة اقتصادية، والثانية ذات طابع سياسي. فمن جهة، ان العمل على هذا المستوى يستلزم وسائل مالية جد هامة، وقد يخضع الانجاز لاحتكامات تؤدى الى تخفيض الميزانية المخصصة لهذه الاعمال. ومن جهة أخرى، فان اعطاء المساكن والقضاء على السكنى غير الصالحة هما من صلاحيات السلطات العمومية المحلية والاقليمية، ولكن أيضا الجماعات المحلية. ولا ينبغي في هذا الموضوع أن يغيب عن الذهن، السلطات الجديدة المخوّلة للجماعات المحلية من خلال القوانين الجديدة في اطار "الادارة المركزية". فهي بالتالي عقبات سياسية بحيث أن عددا لا بأس به من البلديات يوجد بين أيدى اليمين، وأحيانا اليمين المتطرف. فأمثلة مدينة "دور" وباريس والعديد من البلديات الاخرى، تظل دالة على الحواجز التي تعترض سياسة فعلية تهدف الى تحسين شروط السكن للمهاجرين. ولا ينبغي أن ننسى التذكير كذلك بالعقبات التي تشكلها أمام هذه السياسة، الاطروحة الشهيرة حول "عتبة التحمل" (سوى دو طوليرانس).

الواجهات القانونية:

اضافة الى الواجهات المتعلقة بالشغل، والتكوين، والسكنى للمهاجرين، هناك الواجهة القانونية لوضعيتهم. وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى أن مجموع التشريع في تاريخ الهجرة، وجد محدداته التاريخية في الاقتصاد، بمعنى أن الظرف الاقتصادى هو الذى حدد الشروط القانونية للدخول والاقامة، وكذلك "الطرد". فالعمود الفقرى للتشريع الجارى به العمل حاليا هو مرسوم نوفمبر ١٩٤٥، الثابت والقار، والذى جاءت لتلتصق به العديد من النصوص والقوانين البالغة التعقيد بل والمتناقضة أحيانا. وبقدر ما يتعقد ويتشعب هذا التشريع، بقدر ما يدوس على الحريات، بحيث أنه يضع تقنينا وشرطا لاىّ حركة.

أكيد أن اليسار رفع بعض الحواجز وملأ بعض الثغرات التشريعية، لكننا لا يمكن القول بأنه راجع جذريا الوضعية القانونية للسكان المهاجرين بفرنسا، هذه الوضعية القانونية المتدنيّة بالنسبة لباقي السكان الفرنسيين وفي هذا الصدد، يظل هامش تحرك اليسار في هذا المجال نطبوعة بالطابع البغيض للايديولوجية الامنية، التي كان لها بالغ الضرر.

من الاكيد أن التخفيف من التضييقات المهنية (أى حصر المهاجر في قطاع مهني محدّد) أو الجغرافية (أى حصره في نطاق جغرافي محدود)، يزيل مسألة شاذة وغير طبيعية. لكنه في العمق، يجيب بالخصوص على ضرورة التخفيف من تمركز العمال في بعض المناطق التي تمسّها اعادة الهيكلة الصناعية (كالضاحية الباريسية)، التي تفرض نوعا من قابلية العمال على التحرك من مكان الى آخر.

وفي جميع الاحوال، فان اليسار، في المجال التشريعي، لم يستطع أن ينهج سياسة معاكسة لتلك التي نهجها اليمين، والتي كنا نعتقد بأنها انتهت ولن يعود الحديث عنها.

تصاعد العنصرية:

في ظل ظروف الازمة هذه، ان اللجوء الى الايديلوجية الامنية، بأىّ كيفية كانت، يؤدى الى انتشار

الافكار العنصرية. ففي فرنسا، قطعت العنصرية منذ بضع سنوات طريقا كبيرا، وخلفت في نفس الوقت مئات الضحايا من المهاجرين شبانا وكبارا. ويزيد من تفاقم هذه الوضعية الحالة التي يوجد عليها اليمين واليمين المتطرف، اللذين يستغلان بلباقة، وفي كل آن وحين، مشكل المهاجرين. فهذه هي المواضيع التي اعتمدوا عليها للفوز في عدة مدن في الانتخابات البلدية الاخيرة، ومنها بعض المدن التي كانت تعتبر معاقل لليسار (....).

فالمهاجرون، سواء كانوا يسمون أحمد، مامادو أو خوصي، لا يصوتون، حتى هذه اللحظة، لا في الانتخابات البلدية ولا الرئاسية، وهم بالتالي مستثنون من الاختيارات السياسية. فالفرنسيون والفرنسيات هم الذين يختارون محلهم. لكن لو حصل المهاجرون على هذا الحق، لتغيّر نوع الحديث عنهم، على الاقل في الأوساط السياسية.

يبدو أن الفرنسيين العاديين، الفرنسيين "المتبلدين"، المتقبلين لافكار اليمين واليمين المتطرف العنصرية، ليسوا "ناضجين" بما فيه الكفاية لتقبل مثل هذا الاجراء السياسي لفائدة المهاجرين، خاصة وأن استغلاله من طرف اليمين واليمين المتطرف قد تنجم عنه أضرار سياسية لمجموع اليسار.

مسؤوليات اليسار الديموقراطي:

فالوضعية اذن ليست من البساطة بمكان. وقد استغرب البعض، أمام خطورتها، للنقص الكائن في التعبئة لدى الفرنسيين والمهاجرين، حتى لو أن المسيرة الوطنية الاخيرة جاءت لتعيد بعض الامل. صحيح أنه حتى وقت ليس بالبعيد، أيام كان اليمين في الحكم، كان تضامن اليسار مع الهجرة على أحسن ما يرام، وحتى لو لم يكن الامر دائما كذلك، فان العديد من ردود الفعل على هجمات اليمين واليمين المتطرف التقت في نفس الاتجاه. أما اليوم، فلقد تغيّرت الامور، وأصبحت أكثر تعقيدا شيئا ما؛ فاليسار، حتى لو أنه يظل متضامنا مع الهجرة، فهو مجبر، خصوصا، على تسيير وضعية تعرف، كما رأينا ذلك، تحولات عميقة تزن بثقلها على المجتمع، ويجب عليها ادارة هذه الوضعية في اطار سياسي قاعدته هي اللعبة الانتخابية. ان أية ارادة سياسية لليسار الديموقراطي الفرنسي في تقديم مصالح العمال، وبخاصة المهاجرين منهم بحكم أنها، أي الارادة السياسية سجينة للعبة الانتخابية، فانها تتبدد شيئا فشيئا وسط خليط من الاعتبارات التكتيكية أو غيرها. وعلى أية حال، فحتى الارادة السياسية في القيام بشيء لصالح الهجرة، ليس عليها اجماع داخل اليسار نفسه، بالرغم من خطاب المسؤولين الحكوميين.

لكن في السياسة، ليس ثمة دائما مكان لما هو عقلاني، والمساواة في الحقوق ليست مجرد اجراء تشريعي بسيط.. انها رهينة بلعبة موازين القوى في فرنسا، وستبقى كذلك.

وهذا يفرض على المنظمات السياسية اليسارية في فرنسا، والمنظمات النقابية اليسارية، وقطاع جمعيات التضامن مع العمال المهاجرين أن ينخرطوا فعليا في كفاح طويل النفس من أجل مساندة مطالب الهجرة، ونقاشها باحتكاك مع السكان الفرنسيين والمهاجرين.

كما يفرض هذا، على الدولة الفرنسية ليس العمل على مستوى مؤسساتها فحسب (تحسين الادارة، اثارة اهتمام مختلف الوزارات بقضايا الهجرة...)، بل أيضا فك رباط التهميش على حياة الجمعيات (التي لها وظيفة اجتماعية وسياسية لا جدال فيها)، هذا التهميش الذى تعاني منه منذ سنين.

وهذا يفرض أخيرا، على القوى الديموقراطية الوطنية والتقدمية في بلداننا الاصلية.. التحرك من أجل فرض مشاريع للتنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي والثقافي حتى يكون بمستطاعها اقامة المساواة في المبادلات الدولية وحرية تنقل الاشخاص.

كما أن هذا يفرض على المهاجرين أنفسهم الانخراط في العمل الجمعوى ليكونوا في المقدمة للدفاع عن حقوقهم وانتزاعها، وكل الدلائل تبشر بأهمية هذا الانخراط.

نضالات المهاجرين وتنظيمهم

ان اندماج المهاجرين لا يتم عبر الاجراءات وحدها، ان على الهجرة انتزاع مكانتها وحقوقها.

فعلى المستوى النقابي، لم تكف نسبة انخراط المهاجرين في النقابات عن التصاعد طوال العشر سنوات الماضية. وقد كان المهاجرون في السنتين الاخيرتين على الخصوص في مقدمة النضال في القطاعات الصناعية التي تمسها اعادة الهيكلة الاقتصادية (السيارات المناجم، الصلب والحديد...). ان مساهمة العمال المهاجرين في الحركة العمالية الفرنسية، جوهرية في هذه الفترة، حيث الرهانات لها حجم كبير. وفي هذا الاطار، أثبتت الهجرة المغربية عن حيوية لاجدال فيها، من خلال انخراطها في النضال من أجل الدفاع عن حقوقها الى جانب جميع العمال.

كما أن الحقوق الجديدة التي تخولها قوانين "أورور" للعمال، تعد مكتسبات لا نقاش فيها، يجب أن تسمح للحركة العمالية بفرنسا، بأن تلعب دورا لفائدتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، أمام هجمات أرباب العمل وترددات الحكومة.

ومن جهة أخرى، فان العمال المهاجرين قد انخرطوا في الحركة الجمعياتية على مستويات مختلفة، للتحرك على صعيد المؤسسات، سواء تعلق الامر بالسكن، أو المدرسة، أو الصحة أو التشريعات التي تخصهم. ففي ١٩٦١، خرجت للوجود جمعية المغاربة بفرنسا، والاتحاد

العام للعمال السنغاليين بفرنسا.. وفي عام ١٩٧٣، خلقت "حركة العمال العرب" في ظروف قمعية قاسية. انها بعض الاشارات لبدايات التنظيم المستقل للعمال المهاجرين البعض من تنظيمات المهاجرين انتزع حقه في التجمع بالنضال، وتمكن من اجتياز حقبة ماى ١٩٨١، بالرغم من تهديدات المنع وأعمال التخويف والاكراه. والبعض منها، مثل "حركة العمال العرب" اختفى واندثر. وفي عام ١٩٧٣ انشئت "دار العمال المهاجرين" كاطار للتنسيق ما بين مختلف جمعيات المهاجرين، وتمكنت هي أيضا من اجتياز حقبة ماى ١٩٨١.

ومنذ هذا التاريخ، وخاصة منذ الغاء مرسوم قانون ١٩٣٩، شهدت الساحة، بروزا قويا للمبادرات "الجمعياتية" في أوساط الهجرة. فتكونت عدة جمعيات حسب الجنسية، كما تكونت أخريات حسب اهتمامات متنوعة: الشباب، النساء، الاباء ... بعضها على المستوى الوطني، والبعض منها على مستويات محلية أو اقليمية. وفي جميع الاحوال، فان قاسمها المشترك، هو اقتحام المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي، من أجل تطوير مساهمة المهاجرين. وفي مجال الاعلام والتعبير، فان فريق مجلة "سان فرانتيار" قد تمكن منذ ١٩٨١، من احتلال موقعه ومكانه.

## شبكات المهاجرين

ان الهجرة، من وجهة نظر عامة، تكتسب عمليا شيئا فشيئا حقوقها في التعبير والتنظيم والمطالبة والتفاوض. ومع ذلك، فان الامور ليست كلها على أحسن مايرام بالنسبة للجميع. والسؤال الذى نطرحه، يتعلق بمصير وضعية المهاجرين. فمسلسل الاندماج لا يمكنه أن ينطلق فعليا، الا بالاعتراف بـ"الاخر" ثقافيا، وأن ينفذ مشروع المساواة في الحقوق، في الواقع العملي لمجموع المجتمع. ذلك خصوصا وأن اخفاقا ممكنا في انتخابات ٧٦ و١٩٨٨، من شأنه أن يثير عواصف قمعية ينجم عنها عرقلة صيرورة ايجابية.

ولذا، وبعد ثلاث سنوات من اعتلاء اليسار مقاليد السلطة، فان الامر يتعلق بنسج وتوطيد الروابط ما بين مختلف أقطاب المبادرات في أوساط الهجرة: الشباب، النساء، العمال في المؤسسات ...الخ.

واذا كانت أهم مرحلة هي مرحلة اتخاذ المبادرة وتكوين العديد من جمعيات المهاجرين، فانه يبدو لنا من الضرورى في الساعة الحالية، بناء اطارات تسمح عبر التشاور، بالتفكير الجماعي واتخاذ المبادرات المشتركة لتوحيد كل من مكونات حركة الجمعيات المهاجرة، وذلك لصالح الهجرة بأجمعها.

فعلى اثر هذا التحليل المتكامل للوضعية، جرت استشارة واسعة منذ ماى ١٩٨٢، فيما بين الجمعيات الرئيسية للعمال المهاجرين، المجمعة على الصعيد الوطني بحسب الجنسيات. وفي نوفمبر ١٩٨٣، أسست ما يزيد عن خمسة عشر من هذه الجمعيات، "مجلس جمعيات المهاجرين بفرنسا"، من أجل تنمية الحياة "الجمعياتية".

ان تجميع قوى جمعيات الهجرة مهمة راهنة وهامة. ذلك أنه في ظل ظرف سياسي واقتصادى واجتماعي صعب، فان التدخل الجماعي والمكثف للمهاجرين مسألة جوهرية، سواء من أجل ضمان ديمومة تيار فعلي مضاد للعنصرية، أو لضمان الحفاظ على المكتسبات وتعبيد الطريق من أجل انتزاع مكاسب أخرى.

* * * * *

الأيام الموسيقية العربية

ثلاث وعشرين حفلة موسيقية، يشارك فيها أربعة وثمانون فنانا جاءوا من إثنى عشر بلدا. الغاية من هذه الحفلات الموسيقية أن تكشف عن كل الجوانب المختلفة في الموسيقى العربية التي نستمع إليها اليوم وأن توضح الظواهر المشتركة والأكثر خصوصية بها.

ينقسم هذا البرنامج الى قسمين: الأول - المغرب العربي (ربيع ١٩٨٤) - الثاني - المشرق العربي - خريف ١٩٨٤. يحتوي البرنامج على ثلاث محاور: أولا التقاليد الراقية المدروسة، ثانيا التقاليد الشعبية، ثالثا الأغنية المعاصرة.

1re PARTIE : MAGHREB : DU 23 MARS AU 8 AVRIL 1984 - 11 CONCERTS

القسم الاول : المغرب العربي

VENDREDI 23 MARS À 20 H 30 - MAROC

MUSIQUE ARABO-ANDALOUSE :
- ORCHESTRE DE FES, DIRECTION ABDELKRIM RAIS

موسيقى عربية - اندلسية :
- جوقة فاس - بإدارة عبد الكريم رايس

SAMEDI 24 MARS À 20 H 30 - MAROC

- JILL JILALA
- NASS EL GHIWANE

- جيل جيلالة
- ناس الغيوان

DIMANCHE 25 MARS À 15 H 30 - ALGÉRIE

- KHELIFI AHMED (SAHARA)
- GUEROUABI ET SON ORCHESTRE (CHANT "CHAABI")

- خليفي أحمد (الصحراء)
- قروابي وجوقته الموسيقية (غناء شعبي)

MARDI 27 MARS À 20 H 30 - ALGÉRIE

- MOHAMED MOKHTARI (SOLISTE VIOLON)

- محمد مختاري (عازف كمان منفرد)

VENDREDI 30 MARS À 20 H 30 - ALGÉRIE

MUSIQUE ARABO-ANDALOUSE :
- MOHAMED KHAZNADJI ET SON ORCHESTRE (ALGER)
- EL HADJ MED TAHAR FERGANI ET SON ORCHESTRE, AVEC SON FILS SELIM (CONSTANTINE)

موسيقى عربية - اندلسية :
- محمد خزنجي وجوقته (الجزائر)
- الحاج محمد طاهر فرقاني وجوقته مع ولده سليم (القسطنطينية)

SAMEDI 31 MARS À 20 H 30 - MAROC

- HOUSSAIN TOULALI ET SON ENSEMBLE (CHANT MALHOUN)
- HAJJA EL HAMDAOUIA (CHANT DES CHIKHAT)

- حسين طلالي ومجموعته الموسيقية (غناء ملحون)
- حاجة الحمداوية (غناء الشيخات)

DIMANCHE 1er AVRIL À 15 H 30 - LIBYE

- ENSEMBLE DE MUSIQUE ARABO-ANDALOUSE
- ENSEMBLE NATIONAL DE TRADITIONS POPULAIRES

- مجموعة الموسيقى العربية - الأندلسية
- المجموعة الوطنية للتقاليد الشعبية

MARDI 3 AVRIL À 20 H 30 - MAROC TUNISIE

- SALAH CHERKI (SOLISTE QUANOUN)
- SALAH EL MAHDI (SOLISTE FLUTE, 'OUD, CHANT)

- صلاح شركي (عازف قانون)
- صلاح المهدي (عازف ناي وعود ومغني)

VENDREDI 6 AVRIL À 20 H 30 - TUNISIE

MUSIQUE ARABO-ANDALOUSE :
- ORCHESTRE ET CHŒURS DE LA RACHIDIA

موسيقى عربية - اندلسية :
- جوقة الرشيدية الموسيقية ومغنيها

SAMEDI 7 AVRIL À 20 H 30 - MAURITANIE MAROC

- MOUNINA (TRADITION DES GRIOTS)
- CÉRÉMONIE DE LA SECTE DES HAMADCHA DE ESSAOUIRA

- مونينا (تقاليد الشعر الملحمي الإفريقية)
- إحتفال طائفة الحمادشة في الصويرة

DIMANCHE 8 AVRIL À 15 H 30 - TUNISIE

- LES TAMBOURINAIRES DE DJERBA
- LA SOULAMIA DE TUNIS (MUSIQUE RELIGIEUSE)
- HEDI GUELLA ('OUD - CHANT)
- AHMED HAMZA

- ضاربو الطبول من جربة
- السلامية تونس (موسيقى دينية)
- الهادي قلة (عود وغناء)
- أحمد حمزة

7, AV. PABLO-PICASSO - 92000 NANTERRE RENSEIGNEMENTS/LOCATIONS : 721.18.81

# من داخل الوطن

# أخبار ونضالات

## الطبقة العاملة المغربية تدخل السنة الجديدة في جو من الطرد والتسريح والمحاكمات ...

مع حلول السنة الجديدة، تشهد أوضاع الطبقة العاملة المغربية المزيد من التدهور والتردى. فالى جانب الغلاء المستمر في الاسعار منذ شهر غشت الماضي، تزداد حملات اقفال المعامل أو تقليص نشاطها في الاتساع بكل ما ينتج عن ذلك من تشريد للعائلات وضرب القدرة الشرائية للعمال :

ـ ففي الدار البيضاء وحدها وحسب احصائية جزئية قام بها الاتحاد المغربي للشغل، وصل عدد العمال المسرحين أو المطرودين الى أزيد من ٣ ١٢٤ عاملا خلال سنة ١٩٨٣، دون الحديث عن المعامل التي قلصت ساعات العمل.

ـ وفي شهر اكتوبر الماضي تم اغلاق منجمي ميبلادن واحولي مما أدى الى تشريد ٦٠٠ عامل وأسرهم. ويأتي هذا الاجراء بعد اغلاق منجم قطارة وبوازاز بورزازات. وفي اولاد حدو، تم اغلاق مصنع الياجور يوم ٢٦ نوفمبر الماضي وتم طرد عماله (٢٢ عاملا) الى الشارع.

ـ ومع بداية السنة الجديدة أغلقت شركة "ماديسون" بالدار البيضاء أبوابها يوم ٢ يناير ١٩٨٤، الشيء الذى دفع بازيد من ٣٠٠ عاملا الى البطالة. وقامت الشركة الشريفية للموءسسات الكهربائية بنفس المدينة، بتسريح ١٠٠ عامل، وخفضت ساعات العمل الاسبوعية من ٤٨ الى ٢٤ ساعة. وقامت شركة "انيكار" باجراء مماثل عندما فرضت ابتداء من نهاية السنة الفارطة تخفيض ساعات العمل الى ساعة واحدة فقط في اليوم. أما شركة التذويب (فوندورى نوتيك) فقد خفضت ساعات العمل الى ساعتين في الاسبوع !!!! . هذه التخفيضات في أوقات العمل تؤدى طبعا الى تخفيض الاجور. لكن عندما يكون الربح مضمونا فان أرباب العمل يفرضون أحيانا من ١١ الى ١٣ ساعة عمل في اليوم.

هذه مجرد امثلة عن الواقع المزرى المفروض على العمال وعائلاتهم. وبطبيعة الحال، فان الطبقة العاملة تخوض نضالات في اطار تنظيماتها النقابية ضد هذا التعسف ومن أجل تحسين أوضاعها وفرض مطالبها العادلة. غير أن السلطات والباطرونات يلجأون دائما لاساليبهم المعهودة : التماطل والتهديد والطرد.. هذا اذا لم يلجأوا الى سلاح القمع المباشر. فعلى سبيل المثال، لجأت شركة "مابلا" للبراد الى تنظيم موءامرة شنيعة لتكسير اضراب العمال، حيث لفقت تهما ضد المضربين أدت الى اعتقال أربعة منهم وتقديمهم للمحاكمة بتهمة "المس بالامن العام". ولا شك أن الشركة والشرطة تقصد بهذا الامن، امن السماسرة الرأسماليين والاستغلال البشع الذى يفرضونه على الطبقة العاملة.

وكامثلة على التواطوء بين الباطرونات والسلطات المحلية نذكر حادثتين :

١ ـ قامت الشركة العامة للكهرباء بتيزنيت بالاستعانة بالسلطات المحلية والاقليمية بطرد عمال الشركة من مسكنين أكرتهما الشركة لاسكان عمالها. ويأتي هذا الطرد التعسفي وتشريد هوءلاء العمال، لعزمهم على شن اضراب دفاعا عن مصالحهم ومطالبهم.

٢ ـ كما قام المكتب الشريف للفوسفاط بمدينة الجديدة بانهاء عملية طرد مجموعة من العمال من مساكن الشركة.. مما يفرض على هوءلاء العمال تحمل ثمن الكراء المرتفع بالمدينة أو السكن في الدواوير المجاورة متحملين تكاليف النقل يوميا دون أدنى تعويض من المكتب المذكور.

* * * * *

## الدولة لا تحترم عقودها

مع استفحال الازمة الاقتصادية، تلجأ الحكومة الى اختراع حلول غريبة لمواجهة مشاكلها. آخر الاختراعات، تهرّب وزارة السكنى واعداد التراب الوطني من تطبيق العقود المبرمة مع مجموعة من الطلبة (مساعدين تقنيين). فحسب هذه العقود تلتزم الوزارة المذكورة بتشغيل الطلبة المتعاقدين معها بعد تخرجهم كمساعدين تقنيين لمدة ثمان سنوات، لكن الطلبة فوجئوا بعد تخرجهم برفض الوزارة احترام العقدة ورفضها لتشغيلهم. وهكذا يجد طلبة مراكز الرباط والدر البيضاء وفاس والقنيطرة وتطوان وسطات ومراكش وبني ملال أنفسهم في وضعية بطالة اجبارية وأمام مستقبل مجهول. وقد سبق للحكومة أن طبقت هذا الحل الفريد من نوعه مع عدد من المتخرجين في الاقتصاد، وتطبقه كذلك بالالغاء العملي للخدمة المدنية التي كانت اجبارية في وقت مضى.

## انتصارات عمالية

ـ تمكن عمال تعاونية حليب الشمال بمدينة تطوان من فرض تحقيق عدد من مطالبهم المشروعة، بعد ضغط مستمر على الادارة بفضل وحدتهم واصرارهم على مطالبهم وهكذا رضخت الادارة ووافقت على الزيادة في الاجور وارجاع عاملين مطرودين وترسيم ثلاثة آخرين، فضلا عن الزيادة في منحة الازدياد، ومراجعة الاجور بالنسبة لعدد من العمال.

ـ بعد اضراب دام خمسة أيام، انتصرت ارادة عمال المكتب المستقل للشحن والافراغ بميناء الدار البيضاء وتمكنوا من فرض مطلبهم المشروع بتسوية أوضاع الحمالين والمستخدمين المؤقتين باعطائهم تعويضا قدره ١٥ ٪. ومن المعلوم أن الادارة كانت قد وافقت على هذا المطلب منذ سنة ١٩٨٠، لكنها لم تطبقه لصالح كل العمال. ويرجع الفضل في هذا الانتصار الى تلاحم العمال وتضامنهم ووحدتهم في مواجهة تعنت الادارة.

ـ بعد الاضراب الانذارى الذى خاضة عمال ومستخدمو التعاونية الصيدلية المغربية يوم ٤ يناير لمدة ٢٤ ساعة، تمكنوا من فرض تحقيق مطالبهم وأساسا الزيادة في أجورهم ابتداء من فاتح يناير.

* * * * *

## غلاء المعيشة الى أين ؟

الحديث عن غلاء المعيشة، حديث أصبح عاديا ومألوفا في بلادنا وبشكل يومي ودائم. فمنذ قرارات شهر غشت الاخير التى أدت الى زيادات في الاثمان تتراوح ما بين ١٧ و٦٧ ٪، وهذه الاثمان مستمرة في الصعود بسرعة صاروخية. فقد كانت هدية السنة الجديدة من طرف الحكومة القديمة/ الجديدة، هي سلسلة من الزيادات شملت الوقود والغاز والتأمين على السيارات والعديد من المواد الاخرى:

ـ ففي فاتح يناير دخل قرارات الزيادة في أسعار منتوجات الوقود النفطية الى حيز التطبيق، حيث ارتفع سعر الليتر الواحد من البنزين الى ٥ر١٥ درهما وسعر البنزين العادى الى ٤ر٩٠ درهما. أما زيت الانارة، فقد ارتفع سعره الى ٢ر٨٣ درهم لليتر الواحد، والكازوال الى ٣ر١٣ درهم و"الفيول" الى ١٧٠٥ درهم للطن. ووصل سعر قنينة الغاز (بوطاغاز) الى ٣٥ر٥٠ درهم رسميا، أما الثمن الحقيقي فيصل أحيانا الى ٤٠ درهم.

وهذه الزيادات تؤدى بطبيعة الحال الى زيادات أخرى وخصوصا في أسعار النقل وتكاليف نقل البضائع.. مما ينعكس هو الاخر بالزيادة في سعر البضاعة المنقولة.

ـ أما المواد الغذائية فهي تعرف كذلك ارتفاعا مستمرا، حيث وصل ثمن كيلو لحم بقر الى ٣٠ درهم ووصل ثمن الكيلو الواحد من لحم الخروف الى ٣٨ درهما. والخضر هي الاخرى لم تسلم من الزيادة العملية حيث أصبح كيلو اللوبيا يساوى ٤ دراهم وكيلو الجلبانة ٦ دراهم، والبصل ٤ دراهم والطماطم ٢ر٥ دراهم.

ـ ومن ناحية أخرى ارتفعت أسعار التأمين على السيارات بنسب كبيرة جدا تتراوح ما بين ١٥ و٦٥ ٪ !

كل هذا في الوقت الذى لا تتحرك فيه الاجور، بل وتنتفخ فيه صفوف العاطلين والمطرودين من العمل رغم كل الادعاءات الرسمية والخطب الديماغوجية ومناورة الاحصاء.

* * * * *

## الهجرة:

### موجة العنصرية في تصاعد مستمر

في منتصف الشهر الماضي تعرض ثلاثة مواطنين مغاربة بمدينة بروكسيل الى اعتداء عنصرى بشع من طرف مسلح مجهول، وقد نجم عن هذا الاعتداء موت السيد حمزى محمد الذى اشتغل ببلجيكا مدة ٢٠ سنة تقريبا، في حين أصيب صديقيه بجروح بالغة. وقد خلفت هذه الجريمة العنصرية حملة استنكار واسعة لدى الرأى العام الديموقراطي ومنظماته، سواء البجليكية منها أو المهاجرة.. ويشكل هذا الحدث الخطير، دلالة على مدى انتعاش العقلية العنصرية نتيجة محاولات الحكومة والاحزاب اليمينية استغلال أبشع الوسائل لتحقيق طموحاتها الانتخابية. فالاحزاب اليمينية داخل وخارج الحكومة تقدم العمال المهاجرين كأكباش ضحية كمسؤولين عن البطالة وتدهور الاحوال السكنية والتعليمية، بل وكغزاة يكتسحون البلد! ففي الوقت الذى تمت فيه هذه الجريمة العنصرية الجديدة، كان الجدل قائما حول مشروع قانون "غول" الذى يأتي بتدابير جديدة ضد المهاجرين ويزيد من خنق أوضاعهم، بل ويمس بعدد من الحقوق التي اكتسبوها. هذا المشروع الذى أثار حملة احتجاج واسعة ومستمرة من طرف القوى الديموقراطية والانسانية ومنظمات الهجرة العمالية والمنظمات الطلابية. فقد شهدت الجامعات البلجيكية موجة من الاضرابات عن الطعام تعبيرا عن معارضة المشروع الحكومي.

ان ارتفاع موجة العنصرية ليست ظاهرة محصورة في بلجيكا فقط، بل تشمل كل الدول الاوروبية المستغلة لليد العاملة الاجنبية.. وأحداث طالبو وبواسي بفرنسا والحملة الهيستيرية التي صحبته من طرف اليمين ضد العمال الاجانب لخير دليل على ذلك.

* * * * *

## المساعدات والاجراءات الترقيعية.. هروب الى الامام

على اثر الانتفاضات الشعبية التي شهدها المغرب مؤخرا، تكاثف التحرك الرسمي من جانب الدولة لايجاد دفعات ومساعدات مالية واقتصادية من هنا وهناك لتخفيف ضغط الازمة الخانقة.. كل هذا مصحوب بعدد من الاجراءات الترقيعية تستهدف امتصاص النقمة الشعبية ولو بالدعاية الديماغوجية. هذا التحرك وهذه الاجراءات تسير بشكل مواز ومكمل لحملة قمعية شاملة وعنيفة من حيث اتساعها ومضمونها.

ففي يوم الخميس ٢ فبراير، تم التوقيع في الرباط على اتفاقية أمريكية مغربية، من طرف وزير المالية المغربي، عبد اللطيف الجواهرى، وكاتب وزارة الفلاحة الامريكية، جون بلوك، تموّل الولايات المتحدة بمقتضى هذه الاتفاقية شراء المغرب لـ ١٧٨ ألف طن من القمح الامريكي، تصل قيمتها الى ٢٥ مليون دولار، يتم تسديدها على مدى ٢٥ سنة. وهذا الاتفاق هو جزء من اتفاقية عامة تشمل قروضا اجمالية، تصل قيمتها الى ٢٤٤ مليون دولار لشراء القمح الامريكي.. وسيقوم كريم العمراني بزيارة لاحقة للولايات المتحدة.

كما أعلن البنك العالمي في نفس اليوم، عن منحه قرضا جديدا للمغرب، تصل قيمته الى ١٥٠ر٤ مليون دولار. ومعلوم أن البنك هذا، وافق في شهر سيبتمبر الماضي على اعطاء قرض آخر بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

ومن جهة أخرى، وقع الوزير المغربي جسوس، للتجارة والصناعة والسياحة، على اتفاقية تعاون تجارى وجمركي في أبو ظبي بين المغرب والامارات المتحدة، على هامش الاسبوع المغربي الذى جرى تنظيمه في الامارات.

وسيتم خلال الاسبوع الجارى، توقيع اتفاقية بحرية مغربية فرنسية، بمناسبة الزيارة التي يقوم بها كاتب الدولة الفرنسي للشؤون البحرية، السيد كيلينك للمغرب.

وأيام ٢٤ و٢٥ يناير، اجتمعت بالرباط اللجنة العليا الليبية المغربية المشتركة وتوصلت الى اتفاق يشمل مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية وكذا العدل والتعاون الامني. من أهم الاتفاقات: خلق بنك مشترك لتمويل المشاريع.. استجلاب ١٥ ألف عامل جديد من المغرب، وتغطية حاجيات هذا الاخير من النفط والغاز. وقد كان الوفد الليبي يضم ٢٨ موظفا ساميا من بينهم ١٦ وزير.

وتم يوم الجمعة ٣ فبراير ١٩٨٤، التوقيع على اتفاقية بين المغرب وممثل عن البرنامج العالمي للتغذية، التابع لهيئة الامم المتحدة. وتشمل هذه الاتفاقية توفير حاجيات المطاعم المدرسية لصالح ٥١٦ ٠٠٠ تلميذ موزعين على ٣١٤٢ مدرسة.

أعلنت السفارة الايطالية في الرباط، عن قيام الحكومة الايطالية باعداد برنامج مساعدة غذائية لصالح المغرب. الدفعة الاولى من هذه المساعدة، شملت ١٦٠ ألف طن من المواد الغذائية المعلّبة وقد سلمت لموءسسة التعاون الوطني. الدفعة الثانية، التي تصل قيمتها الى ما يقار الـ ٢٥ مليون درهم، وصلت الى ميناء الدار البيضاء.

ومباشرة بعد الخطاب الملكي، أعطى وزير الداخلية الضوء الاخضر لمباشرة حملة واسعة ضد "الزيادات اللاقانونية في الاسعار والتلاعب بالبضائع وزنا ومحتوى"، حيث تشدّدت الرقابة على المتاجر وتجار الجملة والشركات.. وتدخل هذه الحملة في نطاق الدعاية الرسمية القائلة بأنه لم تكن هناك زيادات مقررة في الاسعار، بل كانت مطروحة كفكرة فقط، وأن سبب الغلاء ناتج عن بعض "المتلاعبين" الذين فرضوا زيادات غير رسمية وبدأوا في تطبيقها. من جملة أكباش الضحية الذين تم ضربهم في هذه الحملة بغرامات مالية أو بالاقفال: شركة أفريكار/ غاز، وشركة كوميكور (للالات الفلاحية وقطع الغيار..)، وعدد من المتاجر الصغيرة. فاذا كان ضرب التلاعب في الاسعار والحد من المضاربات شيئا ايجابيا في حد ذاته، فانه لا يجب أن يحجب الهدف الاساسي من وراء هذه العملية، أى التغطية على المسوءولية الحقيقية في الازمة الخانقة التي تعيشها البلاد من جراء السياسة المتبعة منذ الاستقلال الشكلي والتي لا حلّ لها الا بالمراجعة الجذرية. أما الاجراءات الاخيرة، فهي مجرد اجراءات ظرفية عابرة وبعدها ستعود دار لقمان الى حالها.

## عن الانتفاضة الاخيرة

كثيرا ما تردد السوءال حول غياب الدار البيضاء عن الانتفاضة الاخيرة، لكن اذا ظهر السبب بطل العجب كما يقال. فقد قام النظام قبل انعقاد القمة الاسلامية بمركزة عدد هائل من قوات الجيش والبوليس بالمدينة، اذ تم استجلاب أزيد من ١٢ ألف من البوليس والجنود من مختلف مناطق المغرب تعزيزا لقوات الامن المحلية.. كما تم تعزيز المراقبة على نقاط المرور من منطقة لأخرى وحول الشوارع المهمة. فبالنسبة للعاملين في مناطق غير مناطق سكناهم، كانوا يتحركون برخص مكتوبة.. كما وضعت المتاريس (الحواجز) في أغلب الشوارع... ومن ناحية أخرى، أعطيت عطلة اجبارية للتلاميذ والطلبة طيلة أيام انعقاد الموءتمر.. هذا فضلا عن الحزام الامني لعدة كيلومترات الدائر بمقر الموءتمر ومحلات اقامة الوفود.. كما كانت الهيلوكبتير تقوم بتحليقات استطلاعية من حين لاخر.

# كلمات لها معنى

توصلت الجمعية برسالة من مهاجر مغربي شاب يوجد في وضعية غير قانونية، يقطن بالجنوب الغربي من فرنسا، نورد منها بعض المقتطفات المعبرة:

"بسم الله الرحمن الرحيم

"أخي الكاتب العام ...

"سلام الله عليكم جميعا ورحمته منه تعالى وبركاته، وبعد:

"أنا شاب عمري ٢٤ سنة، مهاجر مغربي بدون قوانين في فرنسا، واليكم سبب هجرتي:

ويسرد كاتب الرسالة قصة وفاة المرحوم والده في ظروف غامضة، بحيث اشتعلت النار في دكانه الصغير. ورفضت السلطات (ويسميهم صاحب الرسالة رجال الرشوة، ويقصد بهم القائد المركزي، خشان عبد الله، ورجال الدرك ...) القيام ببحث جاد عن أسباب الحريق الذي أودى بحياة والده. وقد حدث هذا في ١٩٧٤.

ويواصل صاحب الرسالة:

" كان عمري آنذاك ١٦ سنة، ووجدت نفسي مسؤولا عن العائلة كلها (له عشرة اخوة)، وذهبت الى مكتب الحالة المدنية واشتريت بطاقة التعريف فيها سنتين زيادة. وذهبت الى منجم جرادة للفحم، وعملت في باطن الارض من أجل أخوتي.

"ومضت السنة الاولى في العمل، والسنة الثانية انخرطت في نقابة الكونفيدرالية، لان في جرادة كل أساليب القمع والاستغلال وعدم احترام كرامة العامل (...)، فان العامل ان أراد أن يدافع عن حقه أو يقول هذا منكر، يعمل ١٢ ساعة مقابل ٢٠ درهم، أو يطرد من العمل، أو يعطونه صفر للنهار. وأن أحد المهندسين، ويسمى قوشن محمد، علم أنني في الكونفيدرالية، فاستدعاني، وقال لي: ربك في السماء وأنا ربك في المنجم، اما أن تتخلى عن النقابة واما أن تطرد، وفعلا طردني.

وجئت هنا الى فرنسا في شهر ٩ من السنة الماضية ولم أجد العمل هنا، وذهب الى القوات المتعددة الجنسية (يقصد بها الفرقة الاجنبية "لاليجو") ولم يقبلوني لاني مريض بالسيليكوز، ولهذا كتبت لكم هذه الرسالة كي تنشروها ضمن جريدتكم المناضلة من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الطبقة البورجوازية في وطننا الحبيب".

ويختتم هذا المواطن المغربي رسالته ببعض الابيات نعتذر عن عدم نشرها.

---

احمد فؤاد نجم، شاعر تقدمي مصري، عرف السجن المصري عدة مرات، نظرا لدواوينه الشعرية التي تتناول نقد النظام وتطرح واقع الشعب المرّ... قصيدته هذه مأخوذة من ديوان "عيون الكلام"، ويغنيها الشيخ امام..

* * *

شيّد قصورك على المزارع
من كدّنا وعمل أيدينا
والخمّارات جنب المصانع
والسجن مطرح (مكان) الجنينة
واطلق كلابك في الشوارع
واقفل زنازينك علينا
وكل دبنا في المضاجع
احنا دبنا ما اشتهينا
واسأل علينا في المواجع
احنا توجّعنا واكتفينا
وعرفنا من سبّب جراحنا
وعرفنا روحنا والتقينا
عمال وفلاحين وطلبة
دقّت ساعتنا والتقينا
نسلك طريق ماله راجع
والنصر يقرب من عينينا
والنصر يقرب من ايدينا

* * *

# دلـــيل الـــمهاجر

## ماذا يجب أن تعرف عن عملية الطرد ؟

**اذا تم اعتقالك أثناء مراقبة بوليسية بسبب اقامة غير قانونية، وتم ايداعك في المعتقل في انتظار اصدار الحكم :**

ينبغي أن تكون معك دائما الحجج التي تثبت اقامتك وشغلك وينبغي أن تترك نسخا من هذه الحجج عند فرد من العائلة أو صديق أو جمعية.

**ينبغي عليك ابتداء من الان أن تقوم ب :**

* تصوير رخصة الاقامة (ريسيبيسي) لمدة ثلاثة أشهر، اذا كانت لديك، حتى لو كان أجلها انتهى.
* تصوير استدعائك لدى ولاية البوليس (البريفيكتور).
* تصوير الحجج التي تثبت أنك تشتغل: تواصيل الاجرة، عقد الشغل...
* اذا كنت تشتغل بدون تصريح، حاول أن تحصل على حجج تثبت ذلك (شهادات من رفاقك في الشغل، أو شهادة الزبناء، أو صور، أو فواتير، أو تواصيل القيام بمهمة).
* تصوير دفتر العائلة، اذا كانت لك زوجة فرنسية (أو اذا كان زوجك فرنسي) أو كان لك طفل ولد في فرنسا...
* اذا وضعت ملفا لتسوية وضعيتك بمساعدة جمعية أو محام، يجب أن يكون معك اسم وعنوان الجمعية أو المحامي.

**خلال فترة وجودك في المعتقل (سواء كوميسارية أو مقر ادارى) وقبل أن تقدم الى المحكمة :**

ينبغي أن تطلب امكانية اخبار شخص من عائلتك، أو صديق، أو جمعية، أو محامي.. أى واحد يعرف وضعيتك ويمكنه أن يحضر الدفاع عنك.

واذا كنت مريضا، أطلب مقابلة الطبيب.

**عندما تقدم الى المحكمة ...**

* يجب على القاضي أن يطلب منك ما اذا كنت تريد أن تحاكم فورا.

اذا كان بامكانك أن تثبت أنك تشتغل، أو اذا كنت قد وضعت ملفا من أجل تسوية وضعيتك، أو اذا كانت لك زوجة فرنسية (أو امرأة كان لها زوج فرنسي)، أو كان لك طفل ازداد في فرنسا، **من الاحسن أن ترفض المثول أمام المحكمة فورا، وتطلب تأجيل المحاكمة،** حتى ولو أنك ستبقى خمسة أيام اضافية في المعتقل، وذلك من أجل السماح لمحاميك بتحضير الدفاع عنك.

**اذا حكمت عليك المحكمة بارجاعك الى الحدود...**

* اذا لم يتم ارجاعك الى الحدود في ظرف أربعة وعشرين ساعة (نظرا لعدم وجود مكان في الطائرة، أو لان ملفك ليس كاملا)، فانك ستمر أمام رئيس المحكمة (قاضي) الذى يمكنه أن يمدد الحفاظ بك في المعتقل لمدة أقصاها ستة أيام. وبعد سبعة أيام من الانتظار، اذا لم يتمكن أىّ واحد من اركابك في الطائرة، فانه يجب اطلاق سراحك، وأن يتم استدعاؤك من جديد، أو اعطاؤك رخصة موءقتة للاقامة لمدة ثمانية وأربعون ساعة لكي تعود الى بلادك بوسائلك الخاصة.
* اذا كانت هناك طائرة فيها مكان فارغ لك، من حقك أن ترفض الركوب على الاقل مرتين. ففي حالة رفضك، فان المسطرة القانونية تبدأ من جديد: قاضي جديد (يمكنه أن يحكم عليك بمدة من السجن بتهمة "تكرار المخالفة") ومدة ستة أيام أخرى في المعتقل.

واذا رفضت مرة ثالثة، فانه يمكن اجبارك بالقوة، اذا قبلت شركة طيران أن تنقلك.

**مخالفة قانون الاجانب :**

الى حدود ١٢ سبتمبر ١٩٨٣، كان الاجنبي يمكن أن يتعرض لعقوبة تتراوح ما بين شهر وسنة سجنا، وغرامة تتراوح ما بين ١٨٠ و ٨٠٠٠ فرنك.. وكان بامكان المحكمة أن تأمر بارجاع المحكوم عليه الى الحدود لدى انتهاء العقوبة. وكانت "الطريقة" العادية هي شهرين سجنا، والارجاع الى الحدود بالنسبة لـ"بدون أوراق" وثلاثة أشهر بالنسبة للذين لهم "أوراق مزورة" مع ارجاعهم الى الحدود.

أما منذ صدور قانون ١٠ يونيو ١٩٨٣، الذى راجع قانون "الامن والحرية"، فان تعديل الفصل ٤٧١ من قانون المسطرة الجنائية، يخول لرئيس المحكمة بارجاع الشخص المحكوم عليه الى الحدود، مع تنفيذ الحكم موءقتا، بالرغم من طلب الاستئناف، وأصبح هو العقوبة الرئيسية، ولم يعد عقوبة ثانوية كما في السابق، بحيث كانت العقوبة الرئيسية هي السجن.

**اذن، ان الاجنبي الذى يوجد في وضعية غير قانونية يمكنه أن يرجع الى الحدود فور اصدار الحكم عليه ولو طلب الاستئناف.**

البقية صفحة 15

# تونس: انتفاضة الخبز والكرامة

في آخر شهر ديسمبر من عام ١٩٨٣، أعلنت الحكومة زيادة في أسعار مشتقات الحبوب (الخبز، الدقيق (الطحين)، السميد (الكسكس) والعجين (مكرونة) ...) وبلغت هذه الزيادة ١١٠٪. حيث كان ثمن الخبزة ٨٠ مليما وأصبح ١٧٠ مليما أى أكثر من الزيادة التي قررتها حكومة المغرب في جوان ١٩٨١. وقبل الاعلان رسميا عن الزيادة، عندما تسربت الاخبار عن مبلغ الزيادات وقيمتها تظاهر الشعب في المناطق الفقيرة والمدن الصغرى.

يوم ٢٩ ديمبر: مظاهرات في دوز، قبلي، الحامة، القصرين، قفصة وقابس... وتواصلت هذه المظاهرات مدة أربعة أيام كاملة، في اليوم الرابع وصلت المظاهرات مدينة صفاقس وهي المدينة الثانية في تونس وبها عدد من المعامل الكبرى.

أرسلت الشرطة عددا كبيرا من رجالها المختصين في قمع المظاهرات (فرق النظام العام) والحرس (الدرك) الى مدن الجنوب التونسي، لكنها لم تتمكن من السيطرة على الوضع لان كل الناس شاركوا في المظاهرات، فأرسلت الحكومة الجيش الذى حاصر هذه المدن، خاصة وأن مدينة القصرين ومدينة قابس مناطق عسكرية بها ثكنات كبرى للجيش ومع قطع الطرق للجنوب وتوقفت حركة السير والمرور. في اليوم الخامس فقط علم سكان المدن الاخرى بما يجرى بالجنوب والوسط لان التنقل الى هذه الجهات أصبح ممنوعا وتأجلت اللقاءات الرياضية التي كان من المفروض أن تقع بهذه المدن، ثم ان الاذاعات الاجنبية بدأت تقول بأن هناك شيئا ما قد حدث في الجنوب وبعض مدن الوسط. في مساء اليوم الخامس ( الاثنين ٢ يناير ٨٤) أعلنت وزارة الداخلية أن أحداث ومظاهرات وقعت في الجنوب وأن "المتظاهرين هم من العاطلين والمشاغبين والمعادين للمجتمع..." وأن حالة الطوارئ ومنع الجولان قد فرض على كل مناطق الجنوب.

في نفس ذلك اليوم تحول بورقيبة الى مسقط رأسه (مدينة المنستير) ليدشن الاحتفال بمرور خمسين سنة على تأسيس حزبه (الحزب الدستورى الحاكم). والتي من المقرر أن تتواصل هذه الاحتفالات حتى نهاية شهر مارس. قطع بورقيبة زيارته وعاد بسرعة الى تونس، وحينما غادر مدينته اندلعت مظاهرات كبرى حتى في مسقط رأسه.

يوم ٣ جانفي، عمت المظاهرات كل المدن الكبيرة والصغيرة وأصبح الجيش هو الذى يقوم باطلاق النار على المتظاهرين واحتل الشوارع الرئيسية بالمدن. وتواصلت المظاهرات تطالب بالتخفيض في ثمن المواد الاساسية حتى يوم ٥ جانفي.

في يوم ٤ جانفي مساء أعلن الوزير الاول محمد مزالي بأنه لن يتراجع في قرارات الزيادة في الاسعار وأن حالة الطوارئ ومنع الجولان ستتواصل في كامل البلاد حتى يقع القبض على كل من قام "بأعمال الشغب" وأعلن عن غلق كافة المدارس والثانويات والكليات...

لكن في يوم ٦ جانفي صباحا، أعلن بورقيبة: "بعد قيام الجيش والشرطة بمهمتها قررت تأجيل الزيادة في الاسعار الى وقت لاحق". وكان أعضاء الحزب الحاكم قد حضروا أنفسهم منذ الصباح الباكر لانهم يعرفون ما سيقوله بورقيبة الذى هو رئيس هذا الحزب، فخرجوا الى الشارع يصيحون: "يحيا بورقيبة"، بينما كان المتظاهرون الاخرون يقولون: "الشعب انتصر"، "يحيا الشعب".

لقد سكتت وسائل الاعلام الغربية تقريبا عما يجرى في تونس ورغم طرد الصحافيين واحتجاز أدوات عملهم من طرف الجيش (مثل ما وقع لفرقة فرانس أنتير والتلفزة الالمانية)، فان الصحافيين لم يحتجوا ولم يصدعو بحقيقة القمع والقتل الذى تم في تونس. ونفس الشيء نراه الان بالنسبة للمغرب.

حسب تصريح بعض النواب في البرلمان التونسي، وحسب صحافيين فرنسيين، فان طائرات الهيلوكبتير كانت تقتل المواطنين بمدافعها الرشاشة ومنهم أطفال مابين ٥ و١٠ سنوات.

أما عن عدد الضحايا فان الارقام تختلف، لكن "الرابطة التونسية لحقوق الانسان" وهي مكونة من عناصر قريبة من السلطة، أعلنت أنها تمكنت من احصاء ١٢٥ قتيل ومئات من الجرحى وحوالي ٣٠٠٠ معتقل أطلق سراح أغلبهم. كان ذلك هو الثمن الذى دفعه الشعب لاجبار بورقيبة على التراجع في قراره برفع أسعار المواد الغذائية الاساسية.. لكن هذا القرار مؤقت، لان الحكومة التونسية تريد أن تؤجل الزيادة حتى تنتهي الاحتفالات بمرور خمسين سنة على تأسيس الحزب الحاكم (أى حتى مارس)، لكن هذه هي المرة الاولى التي يتراجع فيها بورقيبة عن القرارات التي يتخذها. وبطبيعة الحال، فانه دفع بالقاء المسؤولية على وزير الداخلية الذى طرد من الحكومة، لانه كما يقول الوزير الاول: "لم يعط الامر للشرطة كي تتدخل يوم ٣ جانفي بتونس العاصمة".

أما الاسباب الحقيقية لهذا الانفجار الشعبي، فهي :

ـ ازدياد الاسعار بصورة مهولة وتبعية البلاد للرأسمالية العالمية واهمال قطاع الفلاحة.

ـ ارتبط تونس بالاستعمار الجديد الذى يملي شروطه السياسية والاقتصادية على بلدان العالم الثالث وخاصة عن طريق صندوق النقد الدولي الذى لايعطي القروض الا بعد فرض شروطه، وأهمها الغاء الدعم عن المواد الاساسية (مثل ما وقع في المغرب ومصر).

لكن الجانب الاهم يبقى عجز النظام على السيطرة على الوضع الذى خلقه هو نفسه، فرغم اعطائه الرخصة لبعض الاحزاب ورغم حديثه عن "التفتح" و"الديمقراطية" لم يتمكن من السيطرة على الوضع، لانه يرمي بـ ٨٠ ألف شاب كل سنة، فيطردهم من المدارس ويبقون عاطلين عن العمل، ولان الحكومة تراعي مصالح طبقة محدودة من الاثرياء وتهمل الاغلبية الساحقة من الشعب، لكن هذه الاغلبية عبرت عن وجودها ليس عن طريق الاحزاب التي خلقها النظام، ولكن بطريقتها الخاصة، وأجبرت السلطة أن تسمع رأى هذه الاغلبية بعد أن فشلت في اخماد الانتفاضة بالقتل والسجن...

ان التراجع عن الترقيع في الاسعار، هو مكسب في حد ذاته، لكنه مكسب يكلف غاليا (القتلى والجرحى والمعتقلين) وهو كذلك مكسب وقتي أى قابل للتراجع اذا لم تقع المحافظة عليه كما ينبغي.. لكن من حرم من الحرية ومن الخبز (أى أغلبية الشعب) أصبح يخيف الانظمة، ولذلك فانها في المستقبل ستضع ألف حساب قبل الاقدام على اهانة الشعب في كرامته وحياته اليومية، وهذا هو الدرس الذى علمته لنا جماهير تونس والمغرب.

* * * *

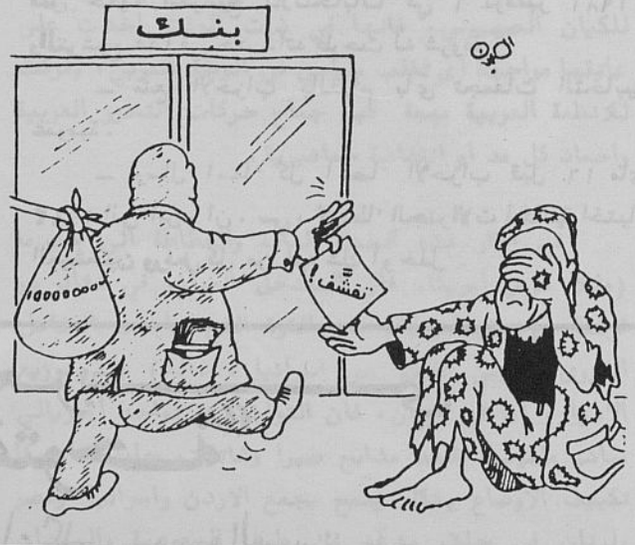


# بقيت موضوع دليل المهاجر

**العلاقة بالشغل :**

في لحظة محاكمته، اذا تمسك الاجنبي بوجود علاقة شغل سرية (أى أنه كان يخدم سرا) فان على القاضي تأجيل اصدار الحكم.

ويجب على المحكمة (أو الجهة القضائية المختصة) أن تستشير مع مفتش الشغل قبل الفصل في القضية. واذا اعتبرت المحكمة أن علاقة الشغل موجودة ومثبتة، فانها تؤجل اصدار الحكم لمدة ستة أشهر. وتسلم الادارة من جهتها، للمعني بالامر رخصة مؤقتة للاقامة لمدة ستة أشهر. وهذا الاجراء مخصص لكي يسمح للاجنبي بأن يطالب بحقوقه بمقتضى فترة الشغل غير القانونية.

**الاجنبي الذى لا يمكن ارجاعه الى الحدود، هو:**

١ ـ الاجنبي الذى يقل عمره عن ثمانية عشرة سنة.

٢ ـ الاجنبي الذى يثبت بكل الوسائل، أنه يسكن في فرنسا بشكل عادى منذ أن بلغ سنه عشر سنوات على الاكثر.

٣ ـ الاجنبي الذى يثبت بكل الوسائل، أنه يقيم في فرنسا منذ أزيد من خمسة عشر سنة.

٤ ـ الاجنبي المتزوج منذ ستة أشهر على الاقل بامرأة لها جنسية فرنسية، أو الاجنبية المتزوجة منذ ستة أشهر على الاقل برجل له جنسية فرنسية.

٥ ـ الاجنبي الذى له أم أو أب أو عدة أطفال فرنسيين، يقيم على الاقل واحد منهم في فرنسا، عدا اذا كان تم تجريده نهائيا من السلطة الابوية.

٦ ـ الاجنبي الذى يتقاضى دخلا عن حادث شغل من طرف هيأة (أوشركة) فرنسية، والمصاب بعجز يساوى أو يفوق ٢٠ ٠/٠ ٢٠.

●●●●●

صدرت مقررات المؤتمر الحادي عشر لجمعيتنا. اطلبوها من الفروع المجاورة أو المكتب الوطني

# تركيا

# ديموقراطية الجنيرالات

يعتبر الانقلاب العسكرى الفاشي لاثني عشر شتنبر ١٩٨٠، بداية للفترة المظلمة لتركيا بحيث منعت كل النقابات والجمعيات والاحزاب السياسية، وطرد عدد كبير من الاساتذة والموظفين والتقدمين. أما المدراس والمصانع فاصبحت على شكل ثكنات.

كما تم القبض على آلاف الديموقراطيين وتم تعذيبهم سواء في الكوميساريات أو في أحياء الجنرالات أو في ثكنات العسكر دون أىّ محاكمة.. بالاضافة الى تصفية عدد كبير من النقابين والتقدميين من طرف البوليس والعسكر وكذلك شنق عشرات المناضلين التقدميين.

وكانت السجون العسكرية في غالب الاحيان هي أماكن القمع والتعذيب، وكان فيها المعتقلين السياسيين يعاملون معاملة الجنود، حيث كان يفرض عليهم تحية الضباط على الطريقة العسكرية وكذلك تتبع دروس التدريب العسكرى.

ولاخضاع المعتقلين لكل هذه القوانين العسكرية، كانت هناك طريقة رئيسية متبعة وهي الضرب العنيف الذى كان يتم سواء جماعيا أو في قاعات التعذيب واحد بعد الاخر والذى يقوم بذلك هم جنود مدربين على هذا النحو.

بالنسبة للقاءات مع المحامين، فكانت شبه منعدمة، واذا تمت فانها تتم في أوضاع جد صعبة: ١٥ الى ٢٠ محكوم عليه مرغوم عليهم اللقاء مع محامي واحد وفي وقت واحد ومدة اللقاء لا تتعدى الـ٢٠ دقيقة وتمر أمام الجنود.

وكان الهدف من هذا كله، هو تحطيم كل معنويات المعتقلين وتكسير المقاومة والتضامن بين المسجونين.. الا أن هذا الهدف لم يتحقق بعد، والدليل هو أنه رغم كل ألوان التعذيب والقمع، فان جواب المعتقلين يبقى دائما هو المقاومة ضد الفاشية.. وتلتجيء في شن الاضربات على الطعام، التي كانت من ١٠ الى ٤٠ يوما، كانت تنظم في مختلف سجون تركيا وبمشاركة كل المسجونين.

الاضراب الاخير الذى تم وكانت مدته غير محدودة، هو الاضراب الذى قام به ٢٠٠٠ معتقل سياسي في سجون أسطانبول تنديدا بحدة القمع داخل السجون وبالسياسة المتبعة من طرف الحكام.

بعد هذه النظرة المختصرة عن السجون بتركيا، سنرجع لوضعية الاحزاب.

بعد مهزلة الرجوع للديموقراطية بفك الحصار عن الاحزاب (٢٤ أبريل ١٩٨٣) واعطائها امكانية التواجد، فان النظام الفاشي يتابع سياسته القمعية وذلك بوضعه لعدة شروط في هذا الاطار:

- أن الاحزاب يجب أن تبقى دائما تحت رقابة اس. ان. سي. (اللجنة الوطنية للأمن).
- منع أعضائها من خلق علاقات مع أعضاء الاحزاب القديمة.
- رفض تواجد اللجان النقوية داخل الاحزاب.
- رفض كل نقد موجه للنظام حول تعاملاته الماضية.
- الاستذة، الطلبة، المحامين الجنود... ليس لهم الحق في الانتماء الى الحزب.
- منع نقاش ونقد قرارات الـ اس. ان. سي. من ١٢ شتنبر ١٩٨٣ الى يومنا هذا مع التصريحات التي قام بها رئيس الدولة.

فأول اجابت الاحزاب الجديدة عن كل هذه المتطلبات فمن حقها الترشيح للانتخابات في ٦ نوفمبر ١٩٨٣. والترشيح هذا في حد ذاته طرحت له شروط.

- منع الاحزاب بالقيام بأىّ تجمعات انتخابية عمومية.
- ارسال أسماء كل أعضاء الاحزاب قبل ١٦ ماى ١٩٨٣ الى اس. ان. سي، لاعطاء الجنرالات امكانية اختيار المرشحين ورفض كل من فيه شك أو خلل


جمعية نساء المغرب العربي
"العيون المفتوحة"

تخبركم بأوقات مداومتها كل يوم السبت
من الساعة 2 إلى الساعة الرابعة بعد الزوال
46، زنقة مونتروج. باريس 11 ميترو: ناسيون

# فلسطين بين الثورة والمؤامرة

لقد اعتمدت الولايات المتحدة في خطتها الاستراتيجية في العالم العربي على توجه يربط التحالف الوثيق بين اسرائيل الصهيونية واعتى الرجعيات العربية من جهة وبين الطبقة الحاكمة الخائنة في مصر بارتباط مع المجموعة الاوروبية برئاسة فرنسا من جهة ثانية. كما اعتمدت في تطبيق بنود خطة ضبط العالم العربي على قاعدة توجه عسكرى يمزج بين التدخل السريع للقوى الامريكية في المنطقة من جهة وتدريب قوى التأطير السريع للقوى الامريكية في المنطقة من جهة اخرى. وهكذا، فان أمريكا اذا كانت قد خولت مهمة تصفية المقاومة الفلسطينية للكيان الصهيوني، فانها في ذات الوقت اخذت على عاتقها مواجهة اىّ تقلب سياسي في الوضع العربي، وتركت للانظمة العربية مهمة كبح جماح حركات التحرر العربية واخماد كل مد أو انتفاضة جماهيرية.

في اطار هذه الخطة العامة والمطّاطة الى حد ما (مثلا عوض أمريكا، فان المتدخل المباشر في تشاد هو فرنسا، وعوض امريكا، فان القوة التي هاجمت المفاعل النووى العربي كانت هي اسرائيل...الخ) يتم توزيع الادوار. أما في لبنان، فان التواجد هو تواجد امبريالي مباشر ملموس. فبعد مذابح صبرا وشاتيلا، حاولت امريكا تكييف الاوضاع بشكل يسمح بجمع الاردن واسرائيل ومصر ولبنان في حلف مدعّم من طرف السعودية والسودان والمغرب...الخ. كل هذا في ظل تحييد باقي الانظمة أو تطويقها.

هذه الخطة فشلت فشلا ذريعا وهذا راجع الى صمود المقاومة الفلسطينية رغم انفجار تناقضاتها الداخلية، وكذا صمود ونضال المقاومة الوطنية اللبنانية.

ان ما وقع في الحقيقة هو أن اسرائيل كطرف في هذه الخطة، وضعت شروطا قصوى وافقت عليها أمريكا في آخر المطاف، انطلاقا من احتمال اضعاف المقاومة وتصفيتها. وقد تبلورت هذه المسألة عبر ما أطلق عليه اسم الاتفاق الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي والذى استطاعت اسرائيل أن تحصل بموجبه على موقف أمريكي مؤيد لاستمرار الاستيطان الصهيوني في الاراضي المحتلة، وغير قابل لبنود مؤتمر فاس، اعتبارا لمشروع ريغان كحل وحيد.

لقد فشلت هذه الخطة، لان هذا التحالف يعني في الحقيقة تراجعا أمريكيا اسرائيليا سمّته الانكماش على الذات والعزلة عن الحلفاء الرجعيين العرب في قضايا معينة (الاستيطان مثلا) رغم التحالف العضوى القائم بينهم.

ومقابل هذه الاوضاع، يلمس المتتبع للاحداث في المنطقة توجها آخر مكملا للاول دون أن يتناقض معه، لكن كليهما يعبران عن هموم تكتيكية راهنة ومختلفة: فالاول يعبر عن حاجيات صمود اسرائيل بعد هزة صبرا وشاتيلا، والثاني يعبر عن هموم الرجعية العربية الطامحة للتصدى لايجاد حل لما يسمى بأزمة الشرق الاوسط.

وهذا التوجه الثاني يعتمد على ثلاثة محاور: الاول هو التفتح على مصر من طرف رجعيات الدول العربية والاسلامية (قرار القمة الاسلامية الاخيرة بالدار البيضاء بارجاع مصر الى المنظمة). المحور الثاني يرتكز على تنشيط المشروع الفرنسي المصرى في الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية باعتباره مقترحا يدقق مشروع فاس ويعبر بصريح العبارة عما لم يعبر عليه هذا المؤتمر، وهو من جهة الاعتراف بالكيان الصهيوني من طرف كل المعنيين بالقضية بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، ومن جهة اخرى الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا من طرف كل المعنيين بالامر بما فيهم امريكا واسرائيل. والمحور الثالث وهو التعبير الادق على التوجه البديل الراهن المدعّم من طرف امريكا والدول الاوروبية الغربية والرجعيات العربية واليمين الفلسطيني، وهو اطار فيدرالي أو كونفيدرالي يجمع الضفة الغربية والبقاع بالاردن. وفي هذا التوجه ينشط العميل، الملك حسين، باحيائه للنشاط البرلماني بالاردن بعد عشر سنوات من التجميد واعلانه الاستعداد للحوار مع ياسر عرفات.

هذه صورة كاملة عن التوجهات الراهنة في العالم العربي وعن احتمال انعكاساتها على القضية الفلسطينية.. وقد تكتمل الصورة لتعطي اشارات دقيقة عن ميزان القوى الراهن، اذا أدركنا أن الوضع اللبناني لا يزال يعيش مخاضا خطيرا يحتمل التقسيم في أيّ وقت، واذا أدركنا أيضا الوضع المزرى للمقاومة الفلسطينية، حيث التناقضات الداخلية تراكمت وانفجرت للعلن، وكذا المبادرة الفردية للقاء عرفات/ مبارك تترك أضرارا خطيرة على الوضع الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما يؤكد رجحان نجاح مخطط العدو أكثر منه ضبط أوضاع الثورة الفلسطينية، وقوى التحرر العربية.

لا شك أن القضية العربية وضمنها القضية الفلسطينية سوف تمر بمرحلة عصيبة وعرة، لكنها مرحلة تتطلب الصمود والحزم، والوضوح في الخط السياسي، وبالتالي الارتباط المصيرى بين كل الحركات التحررية العربية، على أن يكون التعامل مع الانظمة خاضعا بالمطلق لهدف تقوية حركة التحرر العربي وليس العكس. وعليه، فان مهمة تقوية هذا الاعوجاج مهمة شاقة، لكنها ضرورية.

# من اجل التضامن مع نضال الشعب المغربي

جمعية المغاربة بفرنسا و جمعية العمال المغاربة بفرنسا تنظمان

# مظاهرة

الساعة 2 بعد الظهر - ميترو باربيس

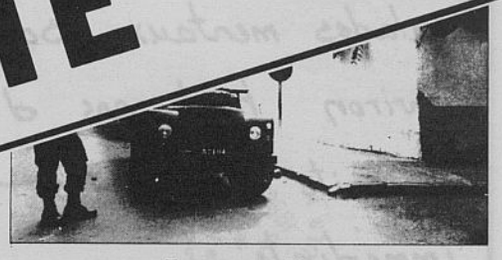

# INTERDITE

janvier 84 ~ 14 h ~ m° barbès

# MANIFESTATION

**A L'APPEL DE:**

l'association
des travailleurs marocains
en france

l'association
des marocains
en france

## en solidarité
## avec la lutte du peuple marocain

# AL JALYA

Nº 27
6 frs

janvier-février 84

BULLETIN D'INFORMATION DE L'ASSOCIATION AL MAGHRIBIA DES MAROCAINS EN FRANCE

# EDITORIAL

## LES INTERDITS DE LA GAUCHE

***"Dans la conjoncture actuelle, cette initiative est de nature à provoquer des troubles de l'ordre public". C'est là l'argument officiel avancé par la Préfecture de Police de Paris pour signifier l'interdiction de la manifestation appelée par l'A.M.F. et l'A.T.M.F. le 28 janvier 1984 (de Barbès à Ménilmontant).***

***Mais ne s'agit-il pas d'une décision politique des autorités françaises qui consacrerait la priorité aux bonnes relations diplomatiques et commerciales avec le Maroc, au détriment de l'action en faveur des Libertés et des Droits de l'Homme ?***

*Chacun sait, le MAROC souffre du sous-développement depuis plus de 27 années, comme d'ailleurs ses voisins que sont la Tunisie, la Mauritanie, l'Egypte.*

*Les médias, la crise fortement ancrée dans tous les secteurs de la vie économique et sociale génèrent de terribles abcès qui marquent, par le sang et la mort, les pages de l'histoire du Maroc. Le*

---/--- (Lire la suite page 2)



SIÈGE NATIONAL, 269 bis, rue du Faubourg Saint Antoine, 75011 PARIS, tél: 367.78.86

# EDITORIAL

## LES INTERDITS DE LA GAUCHE

SUITE DE LA PREMIERE PAGE

---/---

pouvoir au Maroc, détenu par la monarchie, est absolu. Et Einstein, de son temps, n'avait-il pas raison en pensant que "tout rapport avec l'absolu n'est autre qu'un rapport avec la Mort" ?

L' Association des Marocains en France et l'Association des Travailleurs marocains en France, avec le soutien de plusieurs organisations et associations françaises et étrangères amies ont voulu témoigner de leur solidarité avec le combat du peuple marocain et marquer leur réprobation de la répression qui a fait tant de victimes en janvier 1984 au Maroc. C'est dans ce cadre qu'elles ont pris l'initiative d'organiser cette manifestation du 28 janvier 1984 de Barbès à Ménimontant.

Mais contrairement à nos espérances d'avoir une réponse favorable des autorités à la demande préalable de manifester sur "la voie publique",, la décison finale tombera comme une massue : l'initiative sera interdite, comme celle prise quelques semaines précédentes par les Tunisiens, comme celle prise courant janvier par les Arméniens.

Compte-tenu des dures et vaines négociations avec les représentants de la Préfecture, la décision a été apparemment prise plus haut dans la hiérarchie de l'Etat.

Le Parti Socialiste, le Parti Communiste, la CGT, la CFDT et bien d'autres organisations politiques et syndicales françaises et étrangères ont été unanimes pour dénoncer les massacres de janvier 1984, comme ceux de juin 1981. La Communauté Immigrée marocaine en France, organisée au sein de leurs associations autonomes, partie intégrante du peuple marocain, a voulu, dans la rue, au-delà du discours, crier son indignation et dénoncer les actes de barbarie perpétrés par le pouvoir à l'encontre de ses familles, de ses enfants, parents, frères et soeurs restés au pays.

Le 28 janvier 1984, à BARBES, plusieurs centaines de personnes françaises, marocaines et immigrées sont pourtant venues, malgré l'interdiction de la manifestation.

Au rendez-vous, à 14 heures, plusieurs centaines de CRS. Par petits commandos ils accomplissent une mission qui leur aura été confiée par le gouvernement de la gauche : "Faites qu'ils n'expriment rien. Pas de déclaration. Pas de regroupement de plus de 4/5 personnes. Et tapez-leur dessus s'ils insistent".

Et les CRS, sous la houlotte de leur chef, disciplinés comme on les connaît, opèrent la dispersion des manifestants, en en blessant plusieurs et n'omettant pas d'en arrêter une bonne dizaine.

A l'autre bout de Paris, devant le Palais de Justice, bd Saint Michel, les manifestants arméniens font les mêmes frais d'une politique consistant à étouffer si ouvertement et si brutalement les voix en faveur des Libertés et des Droits de l'Homme dans le monde.

Mais, peut-être que comme l'avait laissé entendre à qui le voulait bien le Président de la République MITTERRAND lors d'une allocution devant le Parlement marocain en 1983, les Libertés et les Droits de l'Homme n'ont peut-être pas la même valeur de "traitement" d'un pays à l'autre ?

Promettre ou se démettre, un choix apparemment bien difficile dans un contexte de crise.

# MAROC : LA RECOLTE DES RAISINS DE LA COLERE

*Une page sanglante, encore une autre parmi d'autres qui ont marqué la longue histoire de la lutte de notre peuple, vient de se dérouler.*

*Cette page, qui a duré tout le mois de janvier 1984, aura indigné toute l'opinion publique internationale.*

*Plus de 400 morts, plusieurs milliers de blessés et arrestations.*
*Plusieurs centaines de fils et de filles de notre peuple abattus de sang froid par les gens du pouvoir, toute machine de guerre déployée.*

———

*Le même scénario, la même chronologie des évènements que ceux qui se sont déroulés pas très loin derrière, ancrés dans la mémoire populaire en 1958 dans le Rif où l'actuel Chef de l'Etat, à l'époque Prince héritier, fut à la tête du massacre de milliers de Rifains ; en 1965 en mars plus exactement où durant plusieurs jours les masses populaires investirent les rues en signe de protestation contre l'austérité, pour la Démocratie au prix de plusieurs milliers de victimes; en juin 1981, il y a un peu moins de 3 ans, où des centaines de milliers de manifestants rappelèrent encore une fois leur mécontentement et la force avec laquelle ils entendaient l'exprimer, défiant les automitrailleuses et les balles criminelles du pouvoir.*

*Les manifestations populaires de ce mois de janvier 1984, dans leur spontanéité et leur déploiement épidermique sur tout le territoire national ont les mêmes origines que les précédentes : un refus catégorique de payer la facture d'une crise qui dure depuis plus de 27 années maintenant et qui secoue sérieusement le peu de fondements économique, financier et social du pays.*

———

*Sur le plan économique et social, la pays est en effet au bord du précipice. Selon la B.I.R.D. (1), plus de 50% de la population marocaine vit depuis déjà quelques années en-dessous du seuil de la pauvreté absolue. Mais ces indications de la B.I.R.D. n'ont apparemment pas suffit au Pouvoir marocain puisqu'il s'est lancé récemment dans un soit-disant recensement des plus déshérités. Les marocains et les marocaines ont bel et bien répondu en manifestant tout au long de ce mois de janvier 84. La réponse a été saignante mais en tout cas, elle aura fait reculer le pouvoir sur sa décision d'augmenter les prix des produits de première nécessité.*

*Comment peut-on au MAROC, survivre alors que les prix des produits de base comme le sucre, le blé, le thé, l'huile ou la farine ont depuis 82 quadruplé tandis que les salaires, d'ailleurs distribués à une infime partie de la population, faute d'emplois, restent bloqués ?*

*Comment peut-on au MAROC ne pas se nourrir des raisins de la colère quand une famille marocaine exilée de sa campagne paye un loyer de 250 dirhams par mois pour une baraque en Bidonville à Casablanca?*
*C'est cette situation qui fait du MAROC des années 80 une véritable "poudrière".*

———

*Mais ce qui est pire, c'est l'absence, paradoxalement présente, à travers tout le pays, d'une quelconque politique, d'un projet de développement et de construction économique et social. Et donc, comment s'étonner que chaque marocain, chaque marocaine alimente son désespoir quand arrive un plan d'austérité sans contrpartie de lendemains meilleurs?*
*Chaque jour, chaque semaine, les chiffres annoncés font peur : le service de la dette extérieure du MAROC a atteint en 1982 près de 11 milliards de dollars et en 1983, près de 13 milliards. La dette publique s'élève quant à elle, à plus de 600 milliers de dollars !*

*Le F.M.I. (2), pour consentir de nouveaux crédits au Maroc et s'assurer le remboursement de ses prêts, au-delà du fait qu'il ait été le principal instigateur de la cascade de hausses des prix propose au gouvernement marocain de faire d'importantes coupes sur les dépenses publiques,*

.../... ➤

.../...

c'est à dire sur celles destinées, en principe, à financer les services de base que se doit de rendre l'état marocain à notre peuple.

Alors, oui, dans ce contexte, les manifestations populaires de ce début d'année 84 comme celles qui ont marqué toute l'histoire du pays, ont été fomentées par des manipulateurs étrangers, tels que le F.M.I. et les banques internationales, les puissances impérialistes qui, aidées par les mains baguées de l'intérieur, manipulent si librement et si massivement les finances de notre pays, allant jusqu'à même, non plus jeter des miettes à notre peuple, mais, la crise oblige, à en ramasser auprès des plus démunis.

Ces quelques clichés de la situation sur le plan économique et social montrent bien l'ampleur de la crise qui secoue les structures du pays. Et le pouvoir, pour contenir à ses yeux tout "égarement" sur le plan politique, a mis en place depuis 1977 un "jeu national", où la démocratie, qui n'aura plus que le nom, fera partie de ces fameux dessous de Tables.

Une véritable duperie, parodie de démocratie, où le monarque règne en maître absolu puisqu'il détient tous les pouvoirs, du législatif à l'exécutif, en passant par le militaire qui a tant saigné le peuple en ce mois mémorable de janvier 1984.

Quant au gouvernement marocain, il n'est ni plus ni moins que la façade de sauvegarde d'un prestige bien terni par la prétendue Unanimité nationale. Et c'est par la voix de son ministère de l'intérieur qu'on affirmera si crûment que la répression des manifestations de janvier n'aura fait officiellement que 29 victimes dans tout le pays.

L'Office de Tourisme marocain, à grands renforts de placards publicitaires couvrant actuellement les murs de Paris dit que: "Le Maroc est un royaume tout près de chez vous où le soleil est roi". Mais ce soleil, qui fait le bonheur de tous les touristes étrangers, ne fait certainement pas celui des centaines de détenus politiques qui engorgent actuellement les prisons marocaines, aux murs desquelles ce même soleil s'arrête.
Ces prisons, aujourd'hui, depuis janvier et février, reçoivent des centaines de personnes arrêtées durant les évènements (militants syndicaux, politiques, associatifs, des lycéens, étudiants ...). La torture et les procès fallacieux seront la facture lourde que leur fera payer le pouvoir sanguinaire.

Mais le peuple marocain et ses forces vives combattantes sont conscients que la liberté et la démocratie s'arrachent au prix de nombreux sacrifices. L'acharnement et la conviction qu'ils mettent dans leur combat consacrera inéluctablement un Maroc nouveau où la liberté et la démocratie seront reines.

---

(1) Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement.

(2) Fonds Monétaire International

●●● Le Monde ● Dimanche 19-Lundi 20 février 1984

**« Porteur, Passez-moi les balles ! les vraies !! »**

# Communiqué d'information

## LETTRE AUX DEPUTES DE LA GAUCHE

Madame
Monsieur
le député,

Vous n'êtes pas sans savoir les évènements sanglants survenus au MAROC ces dernières semaines.

Le MAROC, à bien des égards, fait partie de ces pays du tiers-monde, comme le BRESIL, la TUNISIE ... qui, financièrement, sont au bord de la banqueroute.

Certains organismes internationaux, comme la B.I.R.D., ont déjà démontré, chiffres à l'appui, que plus de la moitié de la population marocaine souffre de la pauvreté et que celle-ci se propagerait de façon inquiétante à toutes les couches populaires.

Exaspérées et abandonnées au désespoir, les couches les plus défavorisées du peuple marocain ont inscrit de leur sang les marques d'un mécontentement en ces mois mémorables de janvier et février 1984. Le bilan de ces évènements est lourd : plusieurs centaines de morts, des milliers de blessés ainsi que de nombreuses arrestations.

Les réactions de la gauche démocratique et progressiste internationale ont été nombreuses pour dénoncer ces horribles massacres.

En FRANCE, les principales composantes de cette gauche, notamment le Parti Socialiste et le Parti Communiste français (qui entretiennent de nombreuses affinités avec la gauche marocaine) ainsi que celles du mouvement syndical associatif ont fait aussi entendre leurs voix solidaires du combat que mène le peuple marocain pour la liberté et la démocratie.

La communauté immigrée marocaine, durant ces douloureuses semaines a été fortement éprouvée, comme vous pouvez vous en douter. C'est pourquoi, la légitimité des initiatives prises par leurs associations autonomes représentatives (l'Association des Marocains en France et l'Association des Travailleurs Marocains en France) était à bien des égards incontestable.

Pourtant, sous le prétexte officiel que "de telles manifestations à PARIS sont de nature à provoquer des troubles à l'ordre public dans la conjoncture actuelle ...", la manifestation prévue le 28 janvier 1984 de Barbès à Ménilmontant (et pour laquelle une autorisation préalable avait été posée à la Préfecture de Police de Paris), manifestation à laquelle s'étaient ralliées de nombreuses associations et organisations françaises et étrangères, a été purement et simplement interdite.

Mais au-delà de l'arbitraire d'une telle décision, les incidents qui ont marqué le rassemblement à Barbès le 28 janvier ont profondément ravivé notre inquiétude. En effet, la brutalité et la violence, accompagnées d'injures racistes de la part des policiers au rendez-vous du 28 janvier aura bien étonné et surpris plus d'un démocrate progressiste. Et la communauté immigrée marocaine, qui avait répondu massivement à l'appel, déjà profondément marquée par les évènements au Maroc, est bel et bien restée sur sa soif d'expression et de témoignage de sa solidarité avec ses frères et ses soeurs en lutte au pays.

Une semaine plus tard, le 4 février 1984, un meeting appelé par les mêmes associations marocaines dans les locaux de la Bourse du Travail, rue du Château d'Eau à Paris, a été littéralement "cassé" par la présence démesurée de policiers en uniformes, manoeuvrant depuis les bouches du Métro République jusqu'à la porte d'entrée de la Bourse du Travail.

Tous ces faits nous paraissent singulièrement contraster avec les engagements du gouvernement en matière de solidarité internationale et d'immagration.

Comment en effet, se déclarer à la pointe du combat pour les Droits de l'Homme et des Libertés dans le monde et dans le même temps, pratiquement étouffer les voix nombreuses qui s'élèvent

.../...

.../...

*en France pour dénoncer les dictatures en TURQUIE, en ARMENIE, au MAROC ou en IRAN ?*

*Comment en effet, se déclarer pour une société plus juste et pluri-culturelle alors que dans le quotidien et au moindre recoin des couloirs de métro et de rue, chaque immigré vit dans la hantise du contrôle au faciès et dans l'insécurité des balles perdues ?*

---

*S' nous nous adressons à vous en tant que député, en tant que représentant du peuple de gauche à l'Assemblée Nationale, c'est parce que nous pensons sincèrement que vous ne resterez pas insensible devant de telles atteintes aux droit d'expression et de manifestation, tout particulièrement quand la pratique de ces droits contribue au développement de la solidarité entre les peuples.*

*Comptant profondément sur cette sensibilité et en espérant que vous nous ferez part des éventuelles démarches que vous jugerez utiles,*

*Veuillez agréer, Madame, Monsieur le député, l'expression de notre internationale considération.*

*Le PRESIDENT*
*Monsieur MESSAOUDI Abdelkarim,*

*Paris, le 13 février 1984.*

***COMMUNIQUE DE PRESSE***

**DE L'ASSOCIATION DE PARENTS ET AMIS DE DISPARUS AU MAROC (1)**

*Suite aux évènements de janvier 1984 une série de procès ont lieu actuellement dans la quasi totalité des villes marocaines. Vous trouverez jointe une première liste des personnes enlevées ou arrêtées, dont la plupart sont responsables syndicaux, membres de l'association marocaine des Droits de l'Homme ou membres d'associations culturelles. Un premier procès a eu lieu à Marrakech. Une centaine de personnes ont été condamnées à des peines variant entre 2 et 6 ans de prison ferme. A Agadir des dizaines de citoyens sont actuellement en jugement, à Casablanca un procès s'ouvrira aujourd'hui.*

*D'autre part, les revues d'analyse politique et sociale suivantes ont été interdites:*
- *AZZAMAN ALMAGHRIBI (Temps Marocain)*
- *ALBADIL (l'Alternative)*
- *ALJOUSSOUR (les Ponts)*
- *TAKAFA ALJADIDA (la Nouvelle Culture)*

*Un mur de silence est bâti autour de toute information en provenance du Maroc. La presse marocaine est autocensurée quand elle n'est pas interdite. La manifestation du 28 janvier 1984 de la communauté marocaine en France a été interdite.*
*Nous lançons un appel à tous les journalistes, organisations, associations et citoyens de par le monde de propager les échos qui parviennent sur la lutte du peuple marocain et sur les atteintes aux libertés dans ce pays ... C'est une manière de témoigner votre solidarité avec un peuple en lutte.*

(1) **Adresse**: BP 186 PARIS 75263 - Cédex 06

« Le Canard enchaîné » – Mercredi 25 janvier 1984

# EXPULSION DE LOCATAIRES IMMIGRES A LA GOUTTE D'OR

La Goutte-d'Or, depuis plusieurs dizaines d'années, fut un quartier laissé à l'abandon. Ni le gouvernement, ni la Ville de Paris ne s'alarmait de la dégradation de ce quartier.

Actuellement, la Goutte-d'Or fait l'objet d'un intérêt grandissant de la part du gouvernement, de la Ville de Paris mais aussi des spéculateurs de tout bord.

Cet intérêt porte plus sur le parc immobilier et porte le nom de rénovation-réhabilitation ou même : ilôt sensible.

Des habitants du quartier.... on n'en parle que très peu ou bien de façon négative. "Il n'y aura plus que 8 000 personnes "déplacées". Il faut changer le tissu social du quartier".

Les habitants du quartier, population ouvrière à basses ressources et/ou de nationalité française et immigrée, feront les frais de cette rénovation et seront chassés vers les grandes banlieues.

Aucune concertation n'est envisagée avec la population.

L'exemple de l'expulsion du 37 rue Polonceau est un "modèle" du mépris total du devenir des habitants.

Qu'importe si on met à la rue des hommes, des femmes, des enfants en bas âge. Qu'importe si les Droits de l'Homme sont bafoués, l'important est de faire place nette pour une juteuse spéculation.

Cet immeuble situé à l'emplacement d'un futur commissariat, composé de 3 bâtiments, était habité par une centaine de locataires (célibataires, hommes isolés, familles).
En octobre 1981, un arrêté de péril est signifié par la Préfecture de Paris.

Entre 1981 et 1983, 26 familles seront relogées par les services de relogement de la Préfecture. Pour les célibataires isolés, habitants depuis plus de 10 ans pour certains, aucune proposition.

Dès que les 26 familles sont relogées, les propriétaires -vrais ou faux- relogent d'autres familles qui sont à le recherche d'un logement.

Trouver un logement pour des familles immigrées tient du miracle ... La plupart de ces familles avait déposé des demandes de logement dans différents organismes depuis 5, 10 et même 15 ans. Les réponses, quand on en donnait, étaient toujours négatives. Certaines même à la limite du racisme.

Imaginez la joie de ces familles quand, enfin, un propriétaire propose un logement.

Ce que ces familles ne savaient pas, c'est que certaines de ces propositions étaient faites par des escrocs sans scrupules qui ramassaient tous les mois des loyers.

Ils ignoraient tout, aussi, de l'arrêté de péril.

En août 1983, un autre arrêté de péril imminent est signifié, toujours par la Préfecture.

Aussitôt, les locataires font des démarches auprès de la Préfecture, afin de trouver une solution de relogement. Des dossiers sont déposés et plusieurs rencontres ont lieu à la Préfecture. A aucun moment, on ne parle d'expulsion.

---

Le vendredi 18 novembre 1983, la Préfecture de Police prévient les locataires qu'ils devront quitter les lieux avant mardi matin 8 heures pour permettre la démolition de l'immeuble, sans les informer d'un éventuel relogement.
La mobilisation des habitants a permis de repousser l'expulsion pour cette fois-ci.

Le mardi 7 février 1984, à 6 heures du matin, plusieurs centaines de policiers encerclent le quartier pour expulser les 60 locataires du 37 rue Polonceau.

.../...

.../...

*Aucun locataire n'a été prévenu de cette expulsion: les promesses de la Ville de Paris, de la Préfecture et du député du quartier n'ont été que mensonges.*

*Il devait y avoir des propositions de relogement et non des expulsions.*

*Pendant toute la journée, les locataires ont attendu des propositions sérieuses.*

*Pendant tout ce temps, aucun repas n'a été servi aux femmes -les 19 enfants ont eu droit en tout et pour tout à 10 biberons.*

*Les propositions ont été les suivantes :*

*- un logement en foyer pour 6 jours pour les célibataires*

*ou*

*- 500 F et disparaissez*

*Pour les familles :*

*1°- prise en charge des enfants à l'Hôpital Saint-Vincent de Paul*
*- foyer pour les hommes*
*- foyer pour les femmes*

*2°- 500 F par enfant et disparaissez*

*Scandalisées par ces propositions, les familles font une ultime démarche à la mairie du 18 ème. La seule réponse est "montez dans les cars de CRS qui vous emmèneront dans un foyer pour cette nuit et on y verra plus clair demain."*

*Refusant cette proposition, les familles ont trouvé un abri dans la salle paroissiale située rue Saint Bruno.*

---

*Aujourd'hui, le 15 février 1984, les familles sont toujours hébergées à la salle Saint Bruno (40 personnes).*

*Aujourd'hui, les célibataires ou hommes isolés sont à la rue (13 personnes). Le foyer qui les hébergeait ne veut plus les accueillir.*

*Depuis les premières propositions, d'autres, aussi scandaleuses, ont été faites*

*- Maison de Nanterre, située à l'intérieur de l'hôpital-hospice*

*- Hôtels meublés pour 8 jours et après, débrouillez-vous.*

*A ce jour, aucune solution de relogement acceptable n'apparaît. Pire, les locataires sont taxés de squatters, ce qui permet de fermer toutes les portes des Ministères concernés.*

*Nous appelons tous les hommes, toutes les associations, organisations syndicales et politiques à prendre leurs responsabilités.*

*Peut-on mettre impunément des bébés, des femmes et des hommes à la rue en plein hiver ?*

*Peut-on refuser à des personnes le droit de vivre en famille?*
*Peut-on mépriser le devenir de locataires de bonne foi?*

---

*Les revendications des locataires sont simples :*

*- AVOIR DES PROPOSITIONS ECRITES, CONTRATS DE LOCATIONS ET CLEFS EN MAIN,*

*- HABITER DANS LEUR ANCIEN QUARTIER OU DU MOINS A PROXIMITE DE LEUR TRAVAIL,*

*- POUR LES FAMILLES ET HOMMES ISOLES, AVOIR DES LOGEMENTS QUI CORRESPONDENT AU MINIMUM AU TAUX D'ALLOCATION LOGEMENT (CONDITION EXIGEE POUR LE DROIT DE VIVRE EN FAMILLE),*

*- POUR LES CELIBATAIRES, AVOIR DES LOGEMENTS GROUPES EN FOYER.*

---

*Le Comité des Locataires du 37 rue Polonceau*
*10, rue Affre 75018 PARIS*
*Tél. 264.40.35*

***n'attendez plus ! Abonnez-vous à AL-JALYA !***

# L'inqiétante montée du chômage

*Les Immigrés viennent grossir les rangs des chômeurs sans perspective réelle de réinsertion sociale et professionnelle dans une société en pleine mutation.*

*Quelques chiffres concernant la structure et l'évolution des demandeurs d'emploi étrangers en 1982 (1) montrent l'ampleur du phénomène.*

*Mais aussi, quelques questions auxquelles nous ne pouvons aujourd'hui répondre.*

*Historiquement, la crise qui secoue le système impérialiste aujourd'hui dans ses strucures économiques, dans ses fondements idéologiques et politiques a mis des millions de travailleurs immigrés de par le monde dans une situation on ne peut plus difficile et très précaire.*

*En Europe, de profondes mutations dans l'appareil de production, notamment dans les secteurs à haute utilisation de main-d'oeuvre immigrée, comme l'industrie automobile, la sidérurgie... interrogent directement sur le devenir de cette main-d'oeuvre généralement de bas niveau de qualification professionnelle.*

*En France, toutes les études menées dans le cadre du redéploiement industriel interrogent gravement les responsables actuels du gouvernement de la gauche, et bien au-delà les principales centrales syndicales ouvrières.*

*Ces mutations s'opèrent par l'introduction de nouvelles technologies dans l'appareil de production (renouvellement et innovation des moyens de production - robotisation et automatisation, notamment au départ du processus de production) et par une redistribution des cartes de production industrielle dans le monde et tout particulièrement en Europe (ce qui implique une refonte des schémas industriels nationaux actuels).*

*Ces mutations bousculent inéluctablement la structure actuelle de l'emploi et impliquent les milliers de licenciements dits "obligés" que nous avons connus ces dernières années et qui continuent toujours.*

*Parmi la masse des travailleurs qui viennent grossir le volant du chômage, toutes les statistiques établies par les A.N.P.E. et autres organismes y confirment une forte proportion de travailleurs immigrés, tout particulièrement dans la région parisienne.*

*Les 1905 licenciements récents à Talbot et les milliers d'autres annoncés à Citroën, dans les houillères ... ne viennent qu'aggraver cette situation. Les statistiques qui suivent risquent de susciter encore des inquiétudes dans les années qui viennent.*

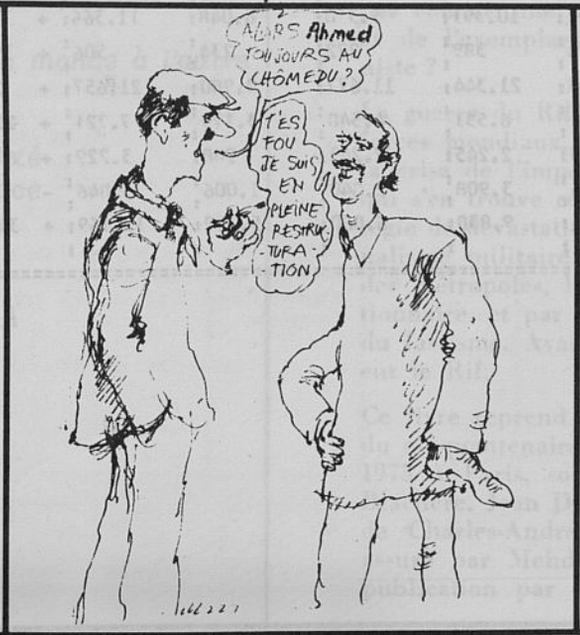


*(1) Ces statistiques ont été établies par le service des études et de la statistique du Ministère de la Solidarité Nationale (M.O.E.), 1 place Fontenoy - 75700 PARIS.*

## chomeurs par nationalité

| | 31 DECEMBRE 1981 | | | 31 DECEMBRE 1982 | | | EVOLUTION EN % (31.12.82 / 31.12.81) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Hommes | Femmes | ENSEMBLE | Hommes | Femmes | ENSEMBLE | Hommes | Femmes | ENSEMBLE |
| ENSEMBLE des DEMANDEURS | 999.888 | 1.014.504 | 2.014.392 | 1.071.720 | 1.059.639 | 2.131.359 | + 7,2 | + 4,4 | + 5,8 |
| FRANCAIS | 841.064 | 951.869 | 1.792.933 | 887.319 | 990.983 | 1.878.302 | + 5,5 | + 4,1 | + 4,8 |
| ETRANGERS | 158.824 | 62.635 | 221.459 | 184.401 | 68.656 | 253.057 | + 16,1 | + 9,6 | + 14,3 |
| C.E.E. | 11.689 | 6.614 | 18.303 | 12.474 | 7.062 | 19.536 | + 6,7 | + 6,8 | + 6,7 |
| - Italiens | 8.851 | 4.668 | 13.519 | 9.101 | 4.467 | 13.665 | + 3,7 | - 4,3 | + 0,9 |
| - Autres | 2.838 | 1.946 | 4.784 | 3.253 | 2.595 | 5.891 | + 16,0 | + 33,4 | + 23,1 |
| HORS C.E.E. | 147.135 | 56.021 | 203.156 | 171.927 | 61.594 | 233.521 | + 16,8 | + 9,9 | + 14,9 |
| - Espagnols | 7.913 | 4.701 | 12.614 | 8.409 | 4.720 | 13.129 | + 6,3 | + 0,4 | + 4,1 |
| - Portugais | 15.223 | 11.893 | 27.116 | 18.290 | 12.517 | 30.807 | + 20,1 | + 5,2 | + 13,6 |
| - Yougoslaves | 2.349 | 1.388 | 3.737 | 2.801 | 1.620 | 4.421 | + 23,1 | + 16,7 | + 18,3 |
| - Algériens | 56.272 | 14.752 | 71.024 | 61.013 | 16.195 | 77.208 | + 8,4 | + 9,8 | + 8,7 |
| - Marocains | 21.473 | 5.036 | 26.509 | 26.800 | 6.110 | 32.926 | + 24,8 | + 21,3 | + 24,2 |
| - Tunisiens | 12.098 | 1.915 | 14.013 | 15.930 | 2.291 | 18.221 | + 31,7 | + 19,6 | + 30,0 |
| - Autres africains | 14.088 | 2.905 | 16.993 | 15.417 | 3.187 | 18.604 | + 9,4 | + 9,7 | + 9,5 |
| - Autres nationalités | 17.719 | 13.431 | 31.150 | 23.159 | 14.946 | 38.205 | + 31,3 | + 11,3 | + 22,6 |
| DONT : Turcs | | | n.c. | 6.795 | 1.613 | 8.408 | | | |
| Cambodgiens, Vietnamiens, Laotiens | | | n.c. | 7.925 | 9.148 | 17.073 | | | |

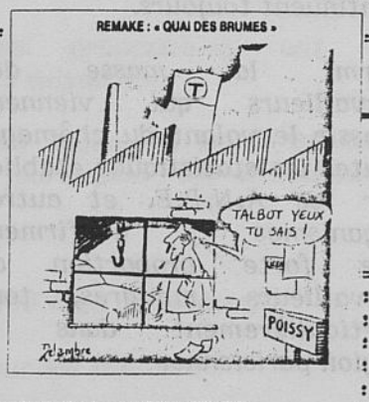


## chomage chez les jeunes

| | 31 DECEMBRE 1981 | | | 31 DECEMBRE 1982 | | | EVOLUTION en % | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Hommes | Femmes | ENSEMBLE | Hommes | Femmes | ENSEMBLE | Hommes | Femmes | ENSEMBLE |
| ENSEMBLE des DEMANDEURS | 392.333 | 524.449 | 916.782 | 422.279 | 541.426 | 963.705 | + 7,6 | + 3,2 | + 5,1 |
| FRANCAIS | 358.999 | 494.558 | 853.556 | 384.268 | 510.642 | 894.910 | + 7,0 | + 3,3 | + 4,8 |
| ETRANGERS | 33.335 | 29.891 | 63.226 | 38.011 | 30.784 | 68.795 | + 14,0 | + 3,0 | + 8,8 |
| Italiens | 2.029 | 2.040 | 4.069 | 1.994 | 1.816 | 3.800 | - 2,2 | - 11,0 | - 6,6 |
| Espagnols | 2.163 | 2.328 | 4.491 | 2.271 | 2.230 | 4.501 | + 5,0 | - 4,2 | + 0,2 |
| Portugais | 4.510 | 5.881 | 10.391 | 5.310 | 6.048 | 11.366 | + 17,9 | + 2,8 | + 9,4 |
| Yougoslaves | 195 | 194 | 389 | 272 | 234 | 506 | + 39,5 | + 20,6 | + 30,1 |
| Algériens | 11.431 | 9.913 | 21.344 | 11.677 | 9.980 | 21.657 | + 2,2 | + 0,7 | + 1,5 |
| Marocains | 3.720 | 2.831 | 6.551 | 4.548 | 3.173 | 7.721 | + 22,3 | + 12,1 | + 17,9 |
| Tunisiens | 1.322 | 923 | 2.245 | 2.241 | 988 | 3.229 | + 69,5 | + 7,0 | + 43,8 |
| Afrique Noire | 2.852 | 1.056 | 3.908 | 2.840 | 1.006 | 3.846 | - 0,4 | - 4,7 | - 1,6 |
| Autres nationalités | 5.113 | 4.725 | 9.838 | 6.860 | 5.309 | 12.169 | + 34,2 | + 12,4 | + 23,7 |

### *L'OUBLI*

*Affamé, j'ai quitté mon pays*
*Déraciné, j'ai perdu ma culture*
*Empoisonné, j'ai perdu les miens*
*J'ai perdu mes amis d'enfance*
*Je ne sais plus d'où je viens*
*Je ne sais pas où je vais*

*Quel crime ai-je commis*
*Pour vivre dans cet exil infini ?*
*Je me cherche et pourtant je suis perdu*
*Je suis innocent et pourtant on me torture*
*Je suis pris entre deux feux, deux vies*
*Et pourtant elles me rejettent l'une et l'autre*

*Quel destin me réserve-t-on ?*
*Quel Dieu dois-je prier ?*
*Pour être libre et heureux?*
*Je suis étranger ici et ailleurs*
*Pourchassé de partout pour nulle part*
*M'exilant d'un monde à l'autre*

*Pour une liberté*
*Pour une justice*
*Pour une vie*

*A. MUSTAPHA*

**ABD EL-KRIM ET LA RÉPUBLIQUE DU RIF**

C'est en janvier 1923 qu'Abd el-Krim proclame la République du Rif. Cette république, qui est déjà un défi aux puissances impérialistes, n'est-elle pas aussi une anticipation politique ? Elle répond non seulement à la pénétration espagnole, mais aussi à l'entreprise française de lier la présence coloniale à la monarchie chérifienne; le mouvement national marocain a-t-il tiré la leçon d'Abd el-Krim ? Mais la signification de son action, qui s'exprime certes à travers les contradictions idéologiques et les modalités de lutte que lui vaut la société rifaine, ne se circonscrit pas au Maroc.

La République du Rif se situe au revers de la Première Guerre mondiale et de la révolution soviétique; elle se relie aux secousses qui ébranlent les établissements coloniaux en suivant les lignes de fracture du monde arabe au sortir de l'Empire ottoman; elle répète pour partie la République turque de Mustapha Kemal, et son écho se répercute à travers l'ensemble musulman suivant un autre partage annonciateur, dans les résistances de base rurale plus que par l'adhésion des bourgeoisies citadines, il retentit jusqu'en Inde, en Chine et même au Mexique, en cet Orient dominé qui constitue le nouveau lieu d'émergence du mouvement révolutionnaire. Ne reçoit-elle pas comme une seconde nature du soutien que lui apporte et de l'exemplarité que lui donne l'Internationale communiste ?

La guerre du Rif trouve ses dimensions dans les rapports de forces mondiaux, en ce tournant des années 1920 qui ouvre la crise de l'impérialisme. Jusqu'à l'approche des opérations qui s'en trouve renouvelée, parce qu'elles furent en leur stratégie de dévastation, et plus encore par l'exaltation d'un nationalisme militaire qui en appelait à la rénovation nationale des métropoles, le premier exercice de guerre contre-révolutionnaire, et par Franco et par Pétain, l'apprentissage même du fascisme. Avant les guerres d'Algérie et du Vietnam, il y eut le Rif.

Ce livre reprend les contributions du Colloque international du cinquantenaire de la République du Rif, qui s'est tenu en 1973 à Paris, sous le patronage de Jacques Berque, Régis Blachère, Jean Dresch, Vincent Monteil et sous la présidence de Charles-André Julien; le secrétariat du colloque a été assuré par Mehdi Alaoui et Abderrahman Youssoufi, et la publication par René Galissot.

courrier de l'ouest 21-22/01/84

● **La section d'Angers de l'Association des Marocains en France** organise des cours d'arabe pour les enfants immigrés, dans les trois quartiers suivants : à la Roseraie, rue Luther-King, tous les mercredis, de 14 h à 17 h ; à Belle-Beille, Maison Pour Tous, tous les samedis, de 14 h à 16 h ; à Monplaisir, Centre social, tous les samedis, de 14 h à 16 h.

*A.M.F. ANGERS*
*35, rue St Exupéry*
*49000 ANGERS*

*Tél. 86.01.71*

## Avis divers

**L'ASSOCIATION DES MAROCAINS EN FRANCE** organise des cours d'alphabétisation pour les enfants des travailleurs marocains, au quartier de la Roseraie, tous les mercredis de 14 h à 17 h, au local de l'Association des jeunes du quartier Sud, rue Martin Luther-King.

Le premier cours aura lieu le mercredi 7 décembre.

ouest-France du 7/12/83

"la République du Centre"

TROUBLES CHERIFIENS

# Les Marocains d'Orléans lancent un appel à la solidarité

**La section d'Orléans de l'Association des Marocains en France (A.M.F.) a lancé vendredi un appel à la solidarité pour faire connaître la situation du peuple marocain, organiser le soutien moral et matériel aux victimes des émeutes et pour favoriser les échanges entre Français et Marocains.**

Au cours d'une réunion d'information devant les représentants d'organisations politiques, syndicales et humanitaires, l'A.M.F. a rappelé que la répression des manifestations pour protester contre les hausses continues de produits alimentaires de base, aurait fait au moins quatre cents morts, selon elle.

« Les estimations officielles sont ridicules et mensongères. L'expulsion des journalistes et l'interdiction faite aux familles d'entrer dans les hôpitaux en sont les preuves évidentes » a affirmé son porte-parole.

Selon les Marocains d'Orléans, la thèse du complot invoquée par le roi Hassan II n'a pour but que de camoufler les véritables causes de la révolte : l'appauvrissement de la population qu'illustre « le gonflement des bidonvilles par les fellahs spoliés de leurs terres », et la dégradation constante de l'économie et de secteurs sociaux comme la santé, l'enseignement, le logement et les transports.

Pour l'A.M.F., ces émeutes ont aussi une signification politique ; la condamnation d' « une politique sous tutelle impérialiste ». Elle précise : « Depuis trente ans, le Maroc vit dans le giron néo-colonial ; trente ans marqués par des assassinats, des tortures, des procès politiques, des emprisonnements et le bâillonnement des libertés individuelles et collectives les plus élémentaires ».

Une situation qui se retrouve aussi dans d'autres pays maghrébins, selon l'association qui a insisté sur le caractère spontané des émeutes de janvier, nouvel épisode d'une série de troubles se répétant depuis plusieurs années.

« Ni le soutien militaire américain et français, ni les pétro-dollars saoudiens et koweïtiens, ni l'appui politique des réactions arabes ne sauraient contenir l'emprise de cette gigantesque condamnation populaire » a-t-elle déclaré.

On apprenait aussi au cours de la réunion que la manifestation de soutien prévue aujourd'hui à Paris était interdite par les autorités.

LUC
MR LE MAIRE DE PARIS
HOTEL DE VILLE
PARIS117

L AMF EXPRIME SON INDIGNATION ET SON INQUIETUDE DEVANT L EXPULSION ARBITRAIRE PRATIQUEE PAR LA PREFECTURE DE PARIS EN NOVEMBRE 1983 ET FEVRIER 1984 A L ENCONTRE DES LOCATAIRES DU 37 RUE POLONCEAU A PARIS 18EME. NOUS EXIGEONS LEUR RELOGEMENT IMMEDIAT
L ASSOCIATION DES MAROCAINS EN FRANCE

COL PARIS117 1983 1984 37 18EME.

# Cours d'arabe de l'association des Marocains de France

L'association des Marocains en France (section d'Angers) organise des cours d'arabe pour les enfants d'immigrés, dans les trois quartiers suivants : la Roseraie, rue Luther-King, tous les mercredis, de 14 h à 17 h ; Belle-Beille, maison pour tous, tous les samedis, de 14 h à 16 h ; Monplaisir, centre social, tous les samedis, de 14 h à 16 h.

"ouest-France" 23-01-84.

تعليم اللغة العربية

ان جمعية المغاربة بفرنسا ( فرع انجي ) تعلن الى كافة العمال المغاربة بحي لروزري انها ستبدا تعليم اللغة العربية للشباب والاطفال البالغ سن الدراسة وذلك كل يوم الاربعاء من الساعة الثانية بعد الظهر الى الخامسة مساء بالعنوان التالي 05 قم 10 ج 50 ر زنقة لوتير كينك ج م ف ( فرع انجي ) في 10 12 83

OUEST-FRANCE 7-12-83

## Les Marocains d'Angers demandent l'arrêt de la répression

Dans un communiqué, l'Union Nationale des Etudiants du Maroc et l'Association des Marocains de France (section d'Angers), protestent contre les mesures mises en place par leur gouvernement. Ils rappellent que **« 45 % de la population vit au-dessous du seuil de pauvreté absolue). Nous réclamons l'arrêt immédit de la répression et du quadrillage des villes par l'armée ».**

Courrier de l'ouest 26/01/84.

# LIBERTE

## POUR

## Miloud Achdini et El Bou Hassan

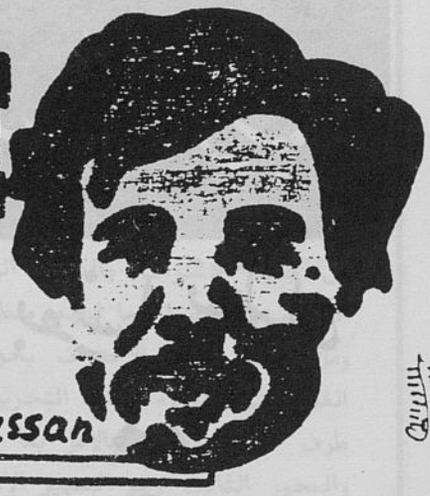

Les prisons marocaines sont pleines de nombreux détenus politiques, incarcérés soit pour leurs opinions, soit pour leurs activités politiques ou syndicales...

Parmi ces détenus, **Achdini Miloud** et **El Bou Hassan**, malades mentaux, souffrant de troubles aigus graves. Après environ huit ans d'incarcération, leur état a empiré ; ce qui nécessite une solidarité effective pour exiger leur libération immédiate.

Nous, soussignés, dénonçons la négligence des autorités marocaines quant à la situation de **Miloud Achdini** et **El Bou Hassan** et demandons leur libération.

| Noms et Prénoms | Professions | Signatures | Noms et Prénoms | Professions | Signatures |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |

* Signez, faites signer cette pétition et envoyez-la à :
- Mr le premier ministre marocain. Rabat. MAROC
- Amnesty International, 10, Southampton Street. London WC 2E 7NE. G.